



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



دون تسوية سياسية..

«لا اقتصاد» بل و«لا سورية» [12]

الافتتاحية

ما الذي أعاق تنفيذ 2254؟

مرّت حتى الآن قرابة خمسة أعوام ونصف منذ صدر القرار الدولي رقم 2254 الخاص بحل الأزمة السورية، والذي صدر في حينه بإجماع أعضاء مجلس الأمن الدولي، ورغم ذلك لم يتمّ تنفيذه بعد. ليس خافياً على عموم السوريين أنّ المتشددّين من الأطراف السورية لم يوفرُوا جهداً في إعاقة تنفيذ القرار، وفي إعاقة أية خطوة باتجاه حوار حقيقي وحل حقيقي، وطوال الوقت كانت مصالحهم الأنانية والضيقة هي بوصلتهم في كل تحركاتهم ومواقفهم. مع ذلك، ولأنّ الأزمة السورية قد دخلت منذ سنوات عديدة طور التدويل، فإنّ المتشددّين السوريين أنفسهم لم يتمكنوا من تعطيل الحل كل هذه السنوات إلا على أساس التقاطع المصلحي بينهم وبين قوى دولية وإقليمية، وبالذات: القوى الغربية. القرار الذي تمّ الاتفاق عليه بالإجماع أواخر 2015، حمل في نصه كلاماً صريحاً وواضحاً حول حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وحول عملية سياسية يملكها ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة. ولكنّ الوقائع أثبتت أنّ سبب الإجماع حول القرار هو أنّ هناك من الأساس طريقتين متناقضتين تماماً في فهمه وفي فهم طريقة تنفيذه... على الضفة الغربية، فإنّ المطلوب كان على الدوام هو إجراء تغييرات شكلية لا تمس جوهر المنظومة القائمة بعلاقتها التبعية الاقتصادية مع الغرب، وبتخلّفها وفسادها وضعفها... وهذا يتطلب أن يكون الحل السياسي تمثيلاً على السوريين، وليس تمثيلاً لهم.

الأدلة الملموسة على العقلية الاستعلائية الاستعمارية لدى الغرب وواشنطن خصوصاً، لا تكاد تنتهي. وفي المسألة السورية ربما يكفي التذكير بلاورقة تيلرسون ولا ورقة بومبيو اللتين حاولتا مصادرة إرادة السوريين عبر تقديم تصميم جاهز لسورية المستقبل يناسب المصالح الغربية. بالمقابل، فإنّ الطريقة الروسية الصينية في فهم القرار، تنطلق من مصلحة هذه القوى المساعدة اقتصادياً في تحقيق استقرار وهدوء بلد هي على التحوّل المباشرة تقريباً، وهي جزء أساسي لا يمكن دونه استكمال المشاريع الإنمائية الكبرى «الحزام والطريق والأوراسي». البحث عن الاستقرار يتطلب بالضرورة تأريض التدخلات الخارجية من جهة، ولكن من جهة أخرى فتح الباب لتمكين الشعب السوري حقاً وفعلاً من تقرير مصيره بنفسه، لأنّ ذلك وحده هو ضمان استقرار حقيقي، بعكس المنطق الغربي الذي يرى في احتمال «الفوضى الخلاقة» احتمالاً إيجابياً دائماً ما دامت تلك الفوضى «ضمن أراضي الأعداء»...

ضمن هذا الفهم، وعلى أساس استمرار تحرك ميزان القوى الدولي لغير مصلحة الأمريكان، يمكن القول: إنّ إحدى النتائج المنتظرة من قمة بوتين-بايدن يوم 16 من الجاري، هي أن يتمّ الاتفاق على شكل وآلية تنفيذ القرار 2254، لأنّ حسم هذه المسألة بات ضرورياً للمضي قدماً، ولكسر إرادة تجار الحرب والمتشددّين من كل الأطراف...

شؤون عربية ودولية



الانتخابات الرئاسية في بيرو.. يسار دُر

15

شؤون محلية



أسعار الأدوية إلى رفع جديد والفساد مستمر

09

ملف «سورية 2021»



عن الوحدة الوطنية... وكيف نقف في وجه التتريك؟

07

شؤون عمالية



هل تحسب النقابات للمرحلة القادمة؟

04

أين وصل مشروع السكن العمالي؟؟



السكن العمالي كان الأمل الوحيد للعامل للحصول على مسكن رغم الطريق الطويل والإجراءات المعقدة التي ترافقه بالإضافة إلى الحاجة إلى وساطة كبيرة للحصول عليه ولكن بارقة أمل في تأمين منزل بسيط ومتواضع في ناحية بعيدة جداً عن العاصمة تبخر مع الوعود الحكومية المتكررة منذ سنوات.

سورية «مع العلم أن الدفعات التي خصصت سابقاً قبل أشهر فقط خمنت بـ 6 ملايين ليرة» وهو ما اضطر بعض العمال «ومنهم الكثير أصبح متقاعد» إلى الانسحاب من الاكتتاب أو بيع أرقامهم لعدم قدرتهم على تحمل الأقساط الشهرية خاصة مع عدم وجود بارقة أمل في تسلم مساكنهم، وسط صمت المؤسسة العامة للإسكان وعدم توضيحها للمكتتبين عن سبب تأخير استلامهم للمساكن أو تحديد فترة زمنية معينة يتم خلالها التسليم، خاصة مع مرور أربع سنوات على انتهاء المعارك حول الضاحية.

وتقوم المؤسسة العامة للإسكان بتخصيص مساكن بإكساء 40% فقط لا كسوة كاملة كما وعدت بل تقوم بتنفيذ إكساءات خارجية فقط والباقي يتحملها العامل، وحتى المساكن ذات الكسوة الكاملة تحتاج إلى إعادة إكساء مرة ثانية بسبب سوء الإكساء المعتمد من قبل المتعهدين وسكوت المؤسسة عن تلك التجاوزات، وقدم بعض الإكساءات التي مر عليها سنون. فلاشعة: خلال الأزمة لم يتم تخصيص أو تسليم أي مسكن من اكتتاب عام 2009 وتوقف العمل وبناء المساكن في أغلب المحافظات

للمساكن العمالية المشغولة والمتضررة في عدرا العمالية فقط فقد بلغ عدد المساكن التي أخليت حوالي 7050 مسكناً وتبلغ الكلفة التقديرية للأضرار التي لحقت بممتلكات المؤسسة العامة للإسكان في عدرا العمالية بأكثر من مليار و574 مليون ليرة سورية ناهيك عن عدم القدرة على استثمار المساكن الغير مخصصة التي كان من المقرر توزيعها وعددها 1376 شقة بسبب التخريب وعدم تجهيز الشبكات والأخطاء في بعض الإنشاءات التي تسببت بتأخير تخصيص الشقق داخل المدينة العمالية كالجيزة 14 المشيدة حديثاً بسبب أخطاء في إنشاء الصرف الصحي. وكانت قد وافقت لجنة السكن العمالي على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخصيص دون إبرام العقود للشقق الواقعة بضاحية عدرا العمالية والبالغة 1376 مسكناً، رغم مرور أحد عشر عاماً على الاكتتاب على تلك المساكن.

أقساط أعلى من الراتب
ناهيك عن رفع الأقساط الشهرية للمساكن والتي وصلت إلى ما يزيد عن 50 ألف ليرة سورية بعد تخمين المساكن بقيم عالية جداً وصلت إلى 20 مليون ليرة

المشروع الأكبر لم ينته بعد
والمشروع الأكبر للسكن العمالي جاء مع إصدار وزير الأشغال العامة والإسكان في عام 2009 قراراً بتحديد آليات توزيع 21760 مسكناً عمالياً على الجهات العامة بالدولة على أن يتم إنجازها خلال مدة أقصاها سبع سنوات وبدأ الاكتتاب على تلك المساكن في حزيران عام 2010 وتحددت الدفعة الأولى عند الاكتتاب بـ 75 ألف ليرة سورية و3 آلاف ليرة قسماً شهرياً على أن يتسلم المكتتب منزله خلال مدة أقصاها سبع سنوات شريطة أن تصل مدفوعاته إلى 10% من قيمة المسكن ويتم تسديد الباقي على أقساط تصل إلى 25 عاماً بفائدة سنوية مقدارها 5%.

ولكن خلال الأزمة لم يتم تخصيص أو تسليم أي مسكن من اكتتاب عام 2009 وتوقف العمل وبناء المساكن في أغلب المحافظات وهو ما دفع بعض المكتتبين إلى التوقف عن تسديد الأقساط الشهرية والانسحاب، وقد نالت ضاحية عدرا العمالية في ريف دمشق نصيبها من الدمار بسبب المعارك التي دارت فيها.

منازل خصصت دون تسليم
وفيما يتعلق بالواقع الحالي

■ ادیب خالد

السكن العمالي مساكن بنتها الدولة للعمال ذوي الدخل المنخفض وقد بدأ المشروع كمشاريع سكنية تنفذها وتملكها الدولة وتؤجرها للعمال في القطاع العام، ولا حقاً أتيح للعمال إمكانية تملك تلك المساكن بحسب المرسوم 46 لعام 2002 الذي أتاح لشاغل المسكن تملكه وفق شروط معينة وانطبق المرسوم على المشاريع المنفذة حتى تاريخه.

وفي عام 2008 حدد قرار مجلس الوزراء رقم 920 آليات وشروط الاكتتاب على المساكن العمالية المشادة بعد عام 2008 وفق إفضليات للمكتتبين تحددها فئة الموظف وأقدميته وعدد أفراد أسرته وتتيح للورثة تسلم الشقة في حال وفاة العامل.

ويأتي تمويل السكن العمالي عبر ثلاث قنوات. أولاً: اكتتاب العاملين بدفعات أولية وأقساط شهرية. وثانياً: تمويل من صندوق الدين العام من خلال الموازنة الاستثمارية السنوية للمؤسسة العامة للإسكان على شكل قروض بدون فائدة. وثالثاً: تمويل ذاتي من مؤسسة الإسكان ومن القروض التي تحصل عليها لتنفيذ مشروعاتها.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



هل تحسب النقابات للمرحلة القادمة؟

يشد الوضع المعيشي على العمال وعموم الفقراء تأزماً، مع اشتداد درجة الاستغلال المرافقة بالغالب لتغيرات سعر الصرف المارثونية ومعها تتغير الأسعار أيضاً، ومع تغير الأسعار تتغير أحوال الناس وأوضاعهم لجهة أنهم يعيدون النظر بمجمل أولوياتهم مما يحتاجونه من أساسيات تمكنهم من الاستمرار والبقاء.

الحكومة أمام هذا الواقع الذي أصبح على شفير الهاوية ويشير لحوادث اجتماعية وإنسانية، حيث تدلي الحكومة بدلوها الذي اعتاد عليه الناس، وهي تصريحات إعلامية مع بعض الإجراءات الشكلية التي لا تغير من واقع الحال الذي نعيشه شيئاً، وعلى سبيل المثال طرحت مؤخراً لموظفي الدولة شراء مستلزماتهم الغذائية بوساطة قروض كحل من الحلول التي تتفق عنها الذهن الحكومي، وهذا مخرج للحكومة - كما تعتقد - من مأزقها تجاه المتطلبات والمطالبات المتكررة بضرورة تحسين الوضع المعيشي، وطرحت أيضاً نشرة يومية للأسعار، وتوعدت البائعين بأنها ستعاقب كل من يخالفها بإجراءات صارمة، في الوقت نفسه الحكومة تشيد بموقف التجار ويقول أحد أركانها بأنهم على حق بلقائه معهم، مع العلم أن الذي يحدد الأسعار في الأسواق ليس تلك النشرة السعريّة، بل من يتحكم بطرح البضائع في الأسواق، ومن يجلبها من الخارج وفقاً لسعر الصرف المتغير والعمولات الكبيرة التي تؤمن أعلى نسبة ربح على حساب المستهلك الذي لا حول له ولا قوة في تعامله مع سياسة الأسعار سياسة الأمر الواقع.

إن التصريحات المتكررة المرافقة لجملة الإجراءات تلك من الحكومة وخبرائها لم تعد تنفع لا الصغير ولا المقيط بالسري، وتعكس حجم العجز الحكومي في إيجاد حلول حقيقية لتقدمها للشعب السوري من أجل تحسين مستوى معيشته وإخراجه من دوامة العنف المعيشي المطبقة عليه، والسبب المباشر للمأزق الكبير الذي تعيش فيه هو سياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها، والتي استنفذت إمكانياتها جراء عمليات النهب الكبيرة للثروة التي ينتجها أصحاب الأجور والفلاحون والحرفيون وغيرهم من شرائح والطبقات التي تن اليوم تحت ضغط وضعها المعيشي.

إن أوضاع العمال ومستوى حياتهم المعيشية كحال فقراء شعبنا التي يزداد فيها وضعهم المعيشي سوءاً لا تحتاج إلى حلول ترقيعية لتغييرها، كما هو حاصل الآن، وتجربة النقابات والعمال مع الحكومة خلال الدورة الانتخابية التي انتهت والدورة الحالية تقول بعدم جدوى الوسائل المتبعة في الدفاع عن حقوق ومطالب العمال، وخاصة أجورهم التي تمت زيادتها مؤخراً والمنح المتكررة، حيث تأكلت قبل أن يستلمها العمال، تلك الزيادة التي لا تؤمن للعمال تحسناً في معيشتهم بما يتناسب مع الأسعار الفاحشة التي سببتها الحكومية بسياساتها من خلال تخليها عن مهامها الدستورية في تسليم مقاييس الاقتصاد، وخاصة القضايا الأساس المرتبطة بالأمن الغذائي لمن لا هم لهم سوى تكديس المليارات على حساب فقراء الشعب و«الغلابي» منه.

إذا التجربة تقول ذلك، فما العمل ونحن أمام أوضاع تزداد في شرارتها تجاه الفقراء وأمام تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر من حيث نتائجها على مجمل الوضع الذي نعيشه، بل وعلى أشياء أخرى أخطر؟ عند جبهة الخبر اليقين.

المسؤولية الاجتماعية ومعالجات الدولة



ظهرت المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين مع ظهور المجتمعات البشرية وتطورت بتطورها لتحقيق متطلبات الحياة، وذلك منذ ظهور الثورة الزراعية التي بدأت في منطقة الشرق الأوسط قبل آلاف السنين التي مضت، والثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا منذ بضع مئات من السنين التي مرت، وتباينت الحاجة إلى القوى العاملة من مكان لآخر ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى حسب الحاجة وضرورات العمل والإنتاج الزراعي منه أو الصناعي، وتقدمه وتطوره، ولهذا ظهرت تلك النظم والمبادئ لتنظيم علاقات العمل في المجتمع.

■ نبيل عكام

ومع ظهور الرأسمالية وتعدد الحياة فيها، والصراعات السياسية والاقتصادية، واستمرار غياب تكافؤ الفرص، وعدم التوزيع العادل للثروة، وفقدان العدالة الاجتماعية، ظهرت مشكلة العاطلين عن العمل، - فوفق تعريف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل فرد قادر على العمل وراغب أن يعمل فيه ويقبله عند المستوى المعيشي الأدنى، ولكنه لا يستطيع الحصول عليه - وازدياد الاستغلال للطبقة العاملة مع غياب التشريعات التي تحمي حقوق العمال، ظهرت النقابات التي ناضلت ومازالت مستمرة في النضال للحد من الظلم والاستغلال للطبقة العاملة، وبدأت بالضغط لإصدار التشريعات الضرورية التي تحدد من خلالها علاقة طرفي الإنتاج «قوة العمل - قوة رأس المال» من أجل تحسين شروط وظروف العمل بحيث تصبح أكثر إنسانية من خلال تلك الأدوات التي اكتشفتها وخبرتها. تعتمد المسؤولية الاجتماعية

غلاء التكاليف وخاصة المحروقات، وظهور القطاع الخاص الذي يبحث عن الربح السريع في الاقتصاد الهامشي، مما يجعل من الصعب أن تنهض صناعة محلية. وقامت الدولة باحتواء جزء من جيش البطالة في عمالة غير منتجة. لقد أدى ضعف دور الدولة والتخلي عن مسؤوليتها الاجتماعية إلى خلل كبير في المجتمع وفقدت العلاقة بين أطراف الإنتاج لتوازنها الذي كان يساهم في عملية استقرار المجتمع لذلك أصبحت اليوم من المطالب الأساسية للتنمية الاقتصادية. ورغم كل المصائب والمصاعب التي حلت بالبلاد والعباد مازالت الحكومة متمسكة بتلك السياسات التي كانت عاملاً حاسماً في تدمير البلاد.

الاجتماعية بأجورهم الحقيقية. وتوفير نظام للرعاية الصحية وتأمين وسائل النقل. عدم الإساءة إلى العامل وحفظ كرامته. دفع الضرائب الواجبة على أرباب العمل وعدم التهرب منها. وكانت خيبة أمل الطبقة العاملة كبيرة مع تبني ما سمي اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي تم من خلاله تدمير ونهب كل شيء، حيث كانت النقابات شبه غائبة عما يجري من أحوال الطبقة العاملة والمجتمع عامة، وبرزت فئات جديدة متخمة بالثراء، ووسط هذه التناقضات ارتفعت نسب البطالة إلى مستويات قياسية وزاد من سوء الحال تهميش غالبية مؤسسات ومنشآت وزارة الصناعة، وكذلك أيضاً إضعاف الزراعة من خلال

المنصوص عليها بالقوانين النافذة اتجاه الطبقة العاملة والمجتمع، وهذا الاستثمار ليس فيه احتمال للخسارة للمجتمع. أما المبادئ والواجبات التي يجب توفرها كي تأخذ المسؤولية الاجتماعية دورها وتحقق نجاحها والغاية منها تتجلى: احترام قواعد القانون وإشراك ممثلي العمال في النقابات في إعداد قوانين وأنظمة العمل. تأمين حقوق العمال من أجور تناسب متطلبات المعيشة. وتأمين أماكن السكن المناسبة. وكذلك حماية بيئة العمل وتحسينها ومكافحة التلوث فيها. تحقيق الأمن والأمان أثناء العمليات الإنتاجية وذلك بتوفير الأمن الصناعي الضروري والمناسب. تشمل كافة العمال بمظلة التأمينات

على العديد من المرتكزات والتي منها: المسؤولية الفاعلة في تنمية المجتمع، الوضوح في الأعمال التي تقوم بها دون تلاعب أو لف ودوران، التزام المؤسسة بالمبادئ الأخلاقية أمام العاملين واحترامهم، وأمام المجتمع، دعم استقرار المجتمع من خلال استقرار العاملين فيها. وهنا لابد من التنويه والتأكيد بأن المسؤولية الاجتماعية هي استثمار في المجتمع وليست عملاً خيرياً تقوم به الدولة أو أصحاب الأعمال اتجاه العاملين والمجتمع، بل هو التزام وواجب اتجاه العمال والمجتمع ككل، أي: ليس المطلوب من أرباب العمل تقديم الإحسان أو الصدقة على العمال أو الفقراء فقط لا بل عليه الالتزام بواجباته

الطبقة العاملة



إضراب عمال الجبس في تطاوين

توقف الإنتاج بمصنع الجبس إثر دخول العمال في إضراب، هذا وقد دخل عمال وحدة استخراج وإنتاج الجبس المتوسطية بوادي الغار التونسي في إضراب عام مفتوح مطالبين بتحسين وضعهم المعاشي ليتناسب مع زيادة الأسعار والغلاء في البلاد، هذا وقد قامت الحكومة في وقت سابق بزيادة أسعار مادة الجبس مؤخراً رغم ازدياد الطلب على الجبس على المستويين الوطني والدولي، كما طالب العمال إضافة إلى ذلك بضرورة تحسين ظروف وبيئة العمل داخل المؤسسة. هذا ومن المنتظر أن تعقد جلسة للتفاوض بين ممثلي العمال وإدارة المؤسسة اليوم في التاسع من الشهر الجاري للنظر في مطالب العمال.



عمال الاتحاد الحدودي الكندي في إضراب

تقول النقابات التي تمثل الآلاف من موظفي وكالة خدمات الحدود الكندية من ضباط الخدمات الحدودية وضباط الإنفاذ الداخلي وموظفي المقر وغيرهم: إنه من المقرر أن يبدأ الآلاف من عمال وكالة خدمات الحدود الكندية النقابات الإضراب الأسبوع المقبل، وأضافت إن أكثر من 9000 موظف كانوا بدون عقد جديد منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. وطالب ممثلو النقابات صاحب العمل إلى العودة إلى طاولة المفاوضات لإبرام عقود عمل عادلة لتجنب الاضطرابات على الحدود وتطالب النقابات بحماية أفضل لمكان العمل السامة وزيادة رواتب للعاملين وقالت النقابات. نشعر بخيبة أمل لأن الوكالة رفضت عرضاً عادلاً للعمال في وكالة خدمات الحدود الكندية والذي تضمن تعديلات وشروطاً في الأجور تماشياً مع الاتفاقات الأخيرة التي تم التوصل إليها تماشياً مع الوضع المعيشي والاقتصادي للكنديين



إضراب في اليونان احتجاجاً على تعديل قانون العمل

نظم آلاف المتظاهرين مسيرات في اليونان يوم الخميس العاشر من الشهر الجاري في إطار إضراب مدته 24 ساعة في أنحاء البلاد، وذلك احتجاجاً على تعديل جديد لقانون العمل اعتبرته النقابات عبودية، وشارك أكثر من 16 ألف عامل في تظاهرات منفصلة في أثينا نظمتها النقابات وأحزاب سياسية، يسارية واشتراكية وشيوعية وأدى الإضراب المستمر لمدة 24 ساعة إلى تعليق خدمات القطارات وإلى إعادة جدولة الرحلات الجوية، كما أوقف معظم وسائل النقل العام في أثينا، وقال أمين الحزب الشيوعي اليوناني: «بغض النظر عما تقوم به الحكومة، فإن العمال يدينون مشروع القانون هذا». ومكانه سلة المهملات»، اعتبرت النقابات والأحزاب السياسية أن التعديل يقوّض المفاوضات الجماعية ويضفي صفة رسمية على استغلال أرباب العمل «وخصوصاً الشركات الكبيرة» لساعات العمل الإضافية.



إضراب عمال النظافة الدار البيضاء

بسبب الإضراب الذي يخوضه من الأربعاء التاسع من الشهر الجاري عمال النظافة، مطالبين بصرف أجورهم المتأخرة منذ شهر آذار الماضي وخلال يومين أصبحت العاصمة المغربية الدار البيضاء غارقة في أكوام النفايات المنتشرة في كل الشوارع الكبرى والصغيرة للمدينة، وأوضح المسؤول بالنقابة الوطنية في قطاع النظافة بالدار البيضاء أن هذا الإضراب يأتي بسبب تأخر صرف أجور العمال، وتأخر صرف المستحقات الشهرية للعمال حالة تتكرر باستمرار. وأضاف: إن أجور العمال يجب أن تبقى بعيدة عن الصراعات والمشاكل بين المجلس البلدي وشركتي النظافة وطالب بتسوية الأوضاع الاجتماعية والمادية للعمال وزيادة أجورهم حسب ما نص عليه دفتر العقود، فهم يتقاضون أجوراً هزيلة في الوقت الذي تضعف فيه القدرة الشرائية.

واقع القوى العاملة الأردنية وحركتها النقابية تاريخها وتحدياتها



تنشر قاسيون عن واقع الحركة العمالية والنقابية الأردنية كما وردتنا من اتحاد النقابات الأردنية المستقلة

يعاني الأردن من أزمة مستعصية على جميع الأصعدة الاقتصادية وسياسية واجتماعية وفي قلب هذه المعاناة تأتي القوى العاملة الأردنية حيث اقتربت نسبة البطالة في نهاية الربع الأخير من العام الماضي وحسب تقرير دائرة الإحصاءات العامة من حوالي «25%»، مع العلم أن هناك تقريراً صدر مؤخراً عن البنك الدولي يقول: إن نسبة البطالة بين الشباب حوالي «50%»، مما يعكس ذلك على الأمن المجتمعي الأردني بشكل واضح، وقد جاءت جائحة كورونا لتزيد الطين بلة، حيث توقفت العديد من القطاعات الاقتصادية وأغلقت أيضاً العديد من المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، لن ندخل في التفصيل أو الحديث عن الأزمة التي تعاني منها البلاد بقدر ما سوف نتحدث عن القوى العاملة الأردنية وحركتها النقابية وقبل الدخول بالحديث عن ذلك نستعرض بشكل موجز تاريخ الحركة النقابية العمالية.

انطلقت الحركة العمالية الأردنية منذ خمسينات القرن الماضي من خلال تشكيل نقابات عمالية للقطاعات المهنية التي كان لها وجود خلال تلك الفترة مثل: عمال مناجم الفوسفات والعمال في صناعة الأحذية والمطابع والدخان وشركة سنجر «ماكينات الخياطة»... إلخ، حيث تم تشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بعام 1954 استناداً إلى قانون النقابات رقم «35» الصادر بعام 1953 والذي صدر بموجب الدستور الأردني الذي أقر في عام 1952، حيث كانت النقابات المؤسسة للاتحاد ستة نقابات، وهي: «نقابة عمال الدخان، نقابة عمال البناء، نقابة عمال الخياطة، نقابة عمال الأحذية، نقابة عمال شركة سنجر، نقابة عمال مناجم الفوسفات».

ليبدأ تشكيل النقابات العمالية بعد تأسيس الاتحاد إلى أن وصلت في عام 1970 لحوالي «36» نقابة عمالية في مختلف القطاعات. لكن في عام 1970 دخل الأردن في أزمة داخلية حيث تم فرض الأحكام العرفية وتعطلت الحياة الديمقراطية وبدأ التعاطي مع موضوع النقابات والأحزاب كملف أمني حيث أخذ التضييق على النقابات العمالية بشكل ملحوظ وواضح واعتقل العديد من القيادات النقابية وتم إبعاد عدد منهم لخارج الأردن، وهنا بدأ التدخل الحكومي في النقابات العمالية ففي شهر كانون ثاني 1971 اتخذ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك قرار بإلغاء العديد من النقابات وحصرها فقط بـ «24» نقابة، ثم عاد وفي عام 1976 لإلغاء بعض النقابات وحصرها فقط بـ «17» نقابة، ومنذ ذلك التاريخ حتى وقتنا هذا لم يسمح بإنشاء نقابات عمالية جديدة رغم تنوع القطاعات العمالية وزيادة القوى العاملة الأردنية، وجرى تهميش ممنهج للحركة العمالية الأردنية وتغييبها عن لعب أي دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الأردنية.

رغم كل محاولات القوى النقابية التقدمية والديمقراطية لإصلاح واقع الحركة النقابية حيث جرى عدة محاولات في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وبدايات العقد الأول من هذا القرن لإصلاح واقع الحركة العمالية الأردنية من داخلها لكنها باءت

بالفشل جميعها نتيجة وجود أنظمة غير ديمقراطية تحكم عمل الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ولوجود قانون العمل المخالف للمعايير الدولية واتفاقيات منظمة العمل الدولية وخاصة في موضوع إنشاء النقابات العمالية.

نتيجة الفشل في إصلاح واقع الحال للحركة العمالية بدأ التفكير بإنشاء إطار عمالي موازي للنقابات العمالية القائمة وفي القطاعات التي لا يوجد فيها نقابات عمالية، حيث تم الإعلان عن إنشاء اللجنة التحضيرية لتأسيس اتحاد النقابات العمالية المستقلة بتاريخ 2011/8/13. وبدأ بعد ذلك تأسيس النقابات العمالية المستقلة تبعاً وعندما أصبحت النقابات العمالية المستقلة واقع على الأرض تم عقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني بتاريخ 2013/4/26، قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي للنقابات المستقلة تنبّهت منظمة العمل الدولية لهذا الواقع الجديد وعقدت ورشة حوارية مشتركة خلال شهر تموز من عام 2012 ضمت النقابات العمالية من الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن والنقابات العمالية المستقلة حيث نتج عن هذه الورشة تشكيل لجنة مشتركة من «8» أعضاء مناصفة بين الطرفين، واجتمعت هذه اللجنة اجتماعاً واحداً حيث تم الاتفاق في هذا الاجتماع على تسميتها: «اللجنة الوطنية المشتركة لتطوير الحركة العمالية الأردنية» كما تم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على الدعوة لحرية التنظيم النقابي في القطاعين العام والخاص وتطوير التشريعات الأردنية لتنسجم مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية والمعايير الدولية المتعلقة بهذا الشأن لتدعيم هذا المطلب وتعزيز دور الحركة العمالية الأردنية، ولكن للأسف ونتيجة قوى الشد العكسي المتواجدة سواء في الحركة العمالية أو في الدولة الأردنية جرى تهميش هذه اللجنة وعدم اجتماعها لمرّة ثانية، كما جرى توقيع مذكرة مشتركة بتاريخ 2013/5/23 ما بين الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ويمثله رئيس الاتحاد السيد مازن المعايطة واتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني

رغم أن هناك تعميماً من وزير العمل الأردني بعدم التعاطي مع النقابات المستقلة إلا أن هناك حضوراً لهذا النقابات في الشأن العام الأردني

لكن في المجمل لقد رهنت معظم النقابات الرسمية وقيادة الاتحاد العام «الرسمي» نفسها لموقف الحكومة وانساقاً تماماً مع هذا الموقف، مما حدا برئيس غرفة تجارة الأردن وهو ممثل لأصحاب العمل أن يصرح مؤخراً أن أصحاب العمل كانوا مع رفع الحد الأدنى للأجور ضمن اللجنة الثلاثية والمشكلة من الحكومة وأصحاب العمل والعمال حسب المادة «52» من قانون العمل الأردني إلا أن الحكومة وممثلي العمال كانوا ضد رفع الحد الأدنى للأجور، بمعنى آخر أن ممثلي العمل يعملون الآن ضد مصالح العمال والقوى العاملة الأردنية بشكل عام، ولا يعترضون على كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة التي أدخلت البلاد في أزمته المركبة ورفعت من مديونية الدولة لتصل إلى حوالي «50» مليار دولار.

ومن هنا نستطيع أن نقول: إن كل الاحتجاجات العمالية التي تخوضها القوى العاملة الأردنية هي في منأى عن النقابات العمالية الرسمية، ورغم أن هناك تعميماً من وزير العمل الأردني لكل الجهات الرسمية بعدم التعاطي مع النقابات المستقلة إلا أن هناك حضوراً لهذا النقابات في الشأن العام الأردني، وهناك جهود ونضال تخوضه النقابات العمالية المستقلة من أجل إطلاق حرية التنظيم النقابي العمالي، وتطالب بضرورة تعديل قانون العمل الأردني لينسجم مع معايير العمل الدولية وتطالب بكون ديمقراطياً ويكفل حرية التنظيم النقابي، صحيح أن الطريق طويل لكن ورغم ذلك فنحن مصممون على مواصلة للدفاع عن مصالح القوى العاملة الأردنية لكي تأخذ مكانها ودورها الطبيعي في مسيرة الدولة الأردنية ولكي تكون شريكاً فاعلاً على طاولة الحوار الاجتماعي.

■ 2021/5/30

المهندس عزام الصمادي

رئيس اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردن

ويمثله رئيسه المهندس عزام الصمادي من أجل تطوير واقع الحركة العمالية والدعوة إلى مؤتمر وطني بهذا الخصوص، وبفعل قوى الشد العكسي جرى إحباط هذه المبادرة أيضاً.

صحيح أن اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني لم يتم تسجيله رسمياً أو الاعتراف به حتى هذه اللحظة، لكن على ماذا اعتمد اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني في حركته وانطلاقته، لقد اعتمدنا أولاً على الدستور الأردني وخاصة المواد التالية: المادة «16-2» والتي تنص: «لأردنيين حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور» وعلى المادة «23-و» من الدستور والتي تنص: «تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون»، وكذلك على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وخاصة في مادته رقم «22» وعلى العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادته رقم «8»، مع العلم أن هذين العهدين قد صادق عليهما الأردن ونشرا في الجريدة الرسمية رقم «4764» والصادرة بتاريخ 2006/6/15 وأصبح هذان العهدان من المنظومة التشريعية الأردنية واجب الالتزام بهما، يضاف إلى ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية وخاصة اتفاقية «98» واتفاقية «87» إلى جانب قرار من المحكمة الدستورية رقم «6» لسنة 2013 والصادر بتاريخ 2013/7/24 والمتضمن حق العاملين في القطاع العام بتشكيل نقاباتهم، صحيح أن القرار أشتراط وجود تشريع لضمان هذا الحق، ولكن للأسف لم تفعّل الحكومة بواجبها منذ ذلك التاريخ لتنفيذ الأمر الدستوري.

بعد هذا الاستعراض السريع لتاريخ الحركة العمالية الأردنية، سيطرح السؤال التالي كيف هو دور الحركة النقابية في الدفاع عن مصالح القوى العاملة الأردنية في ظل أزمته المتعمقة والمستعصية، صحيح أن هناك بعض النقابات قامت بدور إيجابي تجاه منتسبيها وحقق لهم العديد من المكتسبات،

أسرع مما تعتقد واشنطن



في بداية هذا الشهر، عقد أحد أهم المنتديات الاقتصادية في العالم بمدينة سانت بطرسبرغ الروسية. ورغم حضور ممثلي أكثر من 170 دولة حول العالم شخصياً أو إلكترونياً في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، إلا أن وسائل الإعلام الغربية الرئيسية قررت تجاهله بشكل واضح وبأحسن الأحوال تغطيته بشكل متواضع لا يبرز الجانب الجوهري فيه.

■ إمداد: سعد خمار

أتاح المنتدى الفرصة لإجراء مناقشة رئيسية لما يمكن وصفه إلى حد ما بـ«النظام الاقتصادي الدولي الجديد» حيث يتحول التركيز الاقتصادي من الغرب كما كان سائداً على مدى العقود الماضية، نحو الشرق. وثمة اليوم العديد من مؤشرات هذا التحول الكبير في الأوزان الاقتصادية العالمية، ومن الجلي أن الانخفاض المطرد لدور الدولار الأمريكي كوسيلة تبادل للتجارة الدولية هو واحد من أهم هذه المؤشرات، وقد نوقش هذا الأمر في أحد منتديات المؤتمر الذي شاركت فيه المديرية الإدارية لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا، وحاكم البنك المركزي الروسي، إلغيزا نيبولينا، ووزير المالية الروسي، أنطون سيلوانوف.

الدولار... سوفيت... والدور الصيني

أعلن سيلوانوف أنه في شهر أيار من هذا العام، وللمرة الأولى، تم رصد أقل من 50% من صادرات روسيا بالدولار الأمريكي، مؤكداً أن روسيا تعزز التخلي تماماً عن الدولار الأمريكي في صندوق الثروة الروسي. وكان ذلك، حسب وصفه، جزءاً من عملية إعادة هيكلة رئيسية لنظام النقد الأجنبي الروسي. ومن المقرر أيضاً أن ينخفض دور الجنيه الإسترليني في الصندوق. كما سيتم زيادة دور اليورو واليوان الصيني، مع بقاء الذهب والين الياباني مستقرين. وتمت الإشارة إلى أن هذه التغييرات يتم إعدادها لتناسب مع قرار يتخذ في يوم واحد، وهو ما يراه

الكثيرون الآن وشيكاً في حال جرى استبعاد روسيا من النظام المالي العالمي S.W.I.F.T. أما الموضوع الثاني للمناقشة في المنتدى، فكان الدور المتزايد للصين في اقتصاد أوراسيا. حيث تم التأكيد على أن الجمع بين القدرة التقنية الصينية وموارد الطاقة الهائلة في روسيا من شأنه أن يوفر الأساس لسوق أوراسيا كما من شأنه أن يقلل تدريجياً من الدور المهيمن للغرب حتى الآن. وأحد العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا التغيير هو عقود من إساءة استخدام الولايات المتحدة للسلطة التي احتفظت بها، بوصفها مصدر العملة التجارية الرئيسية في العالم. وعندما تحول استخدام تلك السلطة إلى بلطجة كما كان يجري بوضوح على مدى العقود العديدة الماضية، فإنه يؤدي حتماً إلى رد فعل. ولذلك، فإن عملية التخلي عن الدولار بقيادة روسيا والصين هي نتيجة واضحة للسياسات الأمريكية في المجال المالي والاقتصادي العالمي.

شراكات وروابط غير أمريكية

إن توقيت منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي لهذا العام جدير بالملاحظة. حيث حدث قبل أيام من قمتي «السبع الكبار» و«حلف شمال الأطلسي - الناتو»، وقبل أسبوعين من قمة الرئيس بايدن وبوتين المقرر عقدها في جنيف، إذ تدرك روسيا بوضوح محاولات الولايات المتحدة فصلها عن الصين التي تجري شيطنتها اليوم على نحو متزايد. غير أن الشراكة الروسية الصينية تطورت إلى حد

يجعل من فكرة الفصل بين الجانبين مجرد أوهام أمريكية. ومن الأمثلة البارزة على الشراكة الروسية الصين، يظهر الدور المتعاظم تدريجياً الذي تلعبه منظمة شنغهاي للتعاون. حيث تضم المنظمة حالياً 8 دول أعضاء جميعها كانت هدفاً للسياسات الأمريكية، بما في ذلك باكستان والهند اللتان افتتح مجال للتعاون بينهما بشكل مفاجئ لواشنطن، وأربع دول مراقبة من بينها أفغانستان التي تنطلع إلى مستقبل ما بعد الولايات المتحدة. بالإضافة إلى التجمعات الإقليمية الهامة الأخرى مثل: «ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب الذي تنظمه روسيا، والذي أصبح هيئة ذات أهمية بالغة في عام 2010 عندما تم تنفيذ الاتحاد الجمركي الأوراسي وتوقيع ثنائي دول على اتفاق التجارة الحرة في عام 2011. ومن الجدير بالذكر أن هناك تداخلاً في عضوية هذه المنظمات المختلفة، والشيء المشترك بينهما هو الرغبة في تقويض مجموعة من الترتيبات التي يهيمن عليها الغرب.

خلفية القمة المقبلة

قدّم الرئيس بوتين الرؤية الروسية بشأن هذه التطورات. وفي مناقشة واسعة النطاق حول التطورات المستقبلية، أكد بوتين

أن الولايات المتحدة كانت مخطئة عندما اعتقدت أنها «قوية بما يكفي» للإفلات من تهديد الدول الأخرى. وجاءت تصريحاته في معرض حديثه عن العقوبات الأمريكية المفروضة على موسكو، وفقاً لما ذكرته وكالة «تاس» الروسية، حيث أكد: «نسمع تهديدات من الكونغرس ومن مصادر أخرى... إن الأشخاص الذين يفعلون ذلك يفترضون على الأرجح أن الولايات المتحدة تملك القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تمكنها من الإفلات من ذلك... هذا ما يعتقدون»، مؤكداً أن «المشكلة مع الإمبراطوريات هي أنها تعتقد أنها قوية بما يكفي لارتكاب مثل هذه الأخطاء: سنشتري هؤلاء الناس، نسيء إلى أولئك، نعقد صفقة مع هؤلاء، ونمنحهم الأوسمة، ونهدد غيرهم بالبوارج الحربية. وهذا سيحل كل المشاكل من وجهة نظرهم، لكن المشاكل تتراكم، ثم تأتي لحظة يكون فيها الحل مستحيلاً».

هذه هي الخلفية التي سيجملها بوتين غالباً إلى اجتماعه مع بايدن في جنيف. إذ ليس هناك سبب لتوقع أن يقدم الروس أية تنازلات كبيرة للأمريكيين. ومن الواضح أنهم يرون في الولايات المتحدة إمبراطورية أخذت في الانحدار. ومن المشكوك فيه أن يكون لدى الأمريكيين رؤية واضحة لمستقبلهم كما يراها الآخرون.



خرافات بالجملة عن الاصطفافات الدولية حول سورية



يقدم الخطاب السياسي والإعلامي الغربي جملة من الأكاذيب والأساطير والخرافات التي يكررها بإصرار وبشكل يومي طوال سنوات وسنوات، عملاً بالمبدأ النازي الشهير: «اكذبوا ثم اكذبوا ثم اكذبوا... لعل شيئاً يعلق في الأذهان»

■ عماد طحان

الاستمرار بتكرار الأكاذيب يصل إلى الحد الذي تصبح معه هذه الأكاذيب نفسها «مسلّمات» يجري بناء التحليلات السياسية عليها، وهي «مسلّمات» أمرٌ غير قابل للنقاش، بل إن من يجرؤ على طرحها للنقاش يجري «تغييره» على الفور، وتغلق أمامه المنابر... سبق أن حاولت التوقف على واحدة من الخرافات المركزية التي يكررها الإعلام الغربي، وهي تلك المتعلقة بالديمقراطية. قمت بذلك في مادة في قاسيون العدد 1019 بتاريخ 24 أيار الماضي عنوانها: «عن أسطورة الدعم الغربي للانتقال الديمقراطي في سورية»، ويمكن العودة إليها عبر الرابط الإلكتروني الذي سيظهر ضمن النسخة الإلكترونية من هذه المادة.

وفي هذه المادة أحاول إلقاء الضوء على خرافة أخرى ضمن منظومة الخرافات الغربية المتعلقة بسورية، وهي الخرافة المتعلقة بطبيعة الاصطفافات الدولية اتجاه ما يجري في سورية...

ثنائيات وهمية محلية

كمدخل للحديث عن طريقة الصياغة الإعلامية التي يقدمها الغرب لمسألة التحالفات والاصطفافات الخاصة بسورية، فإنّه من المفيد المرور على مصطلح استخدمه حزب الإرادة الشعبية بشكل مستمر منذ حوالي 15 عاماً، وهو مصطلح الثنائيات الوهمية، وكان المقصود به منذ ذلك الوقت بشكل ملموس «النظام وقسم من المعارضة»...

جوهر المسألة كان كالتالي: هناك تناقض بين النظام وبين قوى سياسية عديدة تعارضه، لكنّ قسماً غير قليل من هذه القوى التي تعارض النظام تتفق معه في البرنامج الاقتصادي الاجتماعي المطلوب لسورية، أي: إنها تتفق معه حول البرلة الاقتصادية... وبكلام أوضح فإنها تتفق معه على توزيع

ثروة محدّد يتم بموجبه نهب عموم الشعب السوري لمصلحة قلة قليلة. الخلاف هو: من هي هذه القلة؟ هل هي أولئك الموجودون أساساً ضمن المواقع التي تسمح بالتحكم بتوزيع الثروة وبالتالي بالنهب، أم هي ذلك النمط من المعارضين الساعين إلى الحلول محلهم كناهبيين... ولأنّ كلا الطرفين المتصارعين، متفقان على جوهر البرنامج الاقتصادي الاجتماعي، فإنهما يعبران عن صراعهما بأدوات وشعارات أخرى، فجأة ترفع الشعار الوطني متهمه الطرف المقابل بالعمالة، والطرف المقابل يرفع الشعار الديمقراطي ويتهم الطرف المقابل بالاستبداد والقمع. ولأنّ كلا الاتهامين الذين يستخدمهما المتشددون وتجار الحروب، لا يخلو من الصحة، وفي كلا الاتجاهين، إلى هذا الحد أو ذاك، فإنّهما يساعدان في تقسيم الناس وفي تضليلها، وإنّ مؤقتاً... ويتعزز ذلك التقسيم حين تسيل الدماء ويجري تعزيز الخطاب الطائفي والقومي والعشائري...

إذا باختصار، يمكن القول: إنّ الثنائية الوهمية هي تعبير عن صراع الناهبين فيما بينهم، والذين يسعون بشكل مستمر إلى إقناع عامة الناس من الفقراء على طرفي مئراس الثنائية الوهمية، بأنّ الصراع على أساس هذه الثنائية بالذات هو الصراع الحقيقي، وأنّ أولئك الذين على الطرف الآخر من المئراس هم الأعداء... يمتد هذا الفهم اليوم ليس فقط على ثنائية «موالي/معارض»، بل ونحو الثنائيات الطائفية والقومية وحتى نحو ثنائية من نمط «علماني/متدين» وغيرها... وكلها تنويغات مختلفة لجوهر واحد، هو أنها تعبر عن الشكل الذي من خلاله يستخدم الناهبون من الطرفين، المنهوبين من الطرفين، ليتقاتلوا بهم، وبدمائهم، للوصول إما إلى إعادة توزيع النهب بين الناهبين، أو لقضاء طرف ناهب على طرف ناهب مقابل، وبالتالي استئثاره بعملية النهب...

هناك تناقض بين النظام وبين قوى سياسية عديدة تعارضه لكنّ قسماً غير قليل من هذه القوى التي تعارض النظام تتفق معه في البرنامج الاقتصادي الاجتماعي المطلوب لسورية

لكن في جميع الأحوال، حين يجري الصراع على أساس الثنائيات الوهمية، فإنّ النتيجة الوحيدة المحسومة مسبقاً هي أنّ المنهوبين سيقبّلون منهوبين، وفوق ذلك سيدفعون كل تكاليف الصراع من دمائهم وأرواحهم وأحلامهم وشقائهم...

ثنائيات وهمية دولية/محلية

وإذا كان الأمر كذلك على المستوى المحلي، فإنّه يجد تعبيرات مشابهة على مستوى العلاقة بين المحلي والدولي. فإذا نظرنا إلى اللوحة التي يتفق عليها كل الإعلام العالمي تقريباً، ويشمل ذلك بالأساس الإعلام الغربي وتفرعاته العربية، وكذلك ما يسمى «إعلام المعارضة» وأيضاً «إعلام النظام»، فإننا نسجد ما يلي هناك في جانب النظام السوري وتقف معه كل من روسيا وإيران، في الجانب المقابل هناك المعارضة وتقف معها الولايات المتحدة ودول أوربية وتركيا. ومؤخراً يجري تصنيف دول الخليج تارة هنا وتارة هناك، أو بالقول إنها بين بين...

المشكلة الأساسية في هذه اللوحة «المتفق عليها»، أنها مبنية بالأساس على اعتبار أن ثنائية «نظام معارضة» هي ثنائية حقيقية، والواقع أنها ليست كذلك... وما بني على باطل فهو باطل.

ولكن مع ذلك، من مصلحة الناهبين المحليين والدوليين أيضاً، أن يضعوا على السطح هذه الصورة المشوهة والممسوخة عن الصراع الجاري في البلاد... لأنّ هؤلاء وأولئك، يتقاطعون أيضاً في رؤيتهم لسورية ضمن نموذج محدّد تابع اقتصادياً وغير منتج، وبمستوى حريات سياسية شبه معدوم، وبكم هائل من الفوالق المفعلة الطائفية والقومية والخ... لأنّ هذه كلها، تحقق بالنسبة للخارج أحد أمرين: بالحد الأدنى تسمح باستمرار النهب نحو الخارج عبر علاقات «التبادل اللامتكافئ»، وبالحد الأعلى الوصول بالفوضى ضمن سورية نحو إنهاؤها كلياً وتحويلها إلى صاعق تفجير للمنطقة بأكملها، ما يصب في المشروع الغربي/الأمريكي خاصة، الذي يسعى إلى ملء الفراغ الذي

سينجم عن انسحابه الإلزامي بأكثر كم ممكن من الانفجارات والانقسامات... ضمن هذا التصور، يصبح مفهوماً بشكل أدق، لماذا يحدث الغرب منذ سنوات عن «تغيير سلوك النظام» وليس «تغيير النظام». ولماذا يصير الأمريكيان على محاولات تبييض النصرة. ولماذا يبذلون أقصى طاقاتهم لتأزيم الوضع في الشمال الشرقي السوري بحيث يعمقون عزله عن باقي البلاد...

كل هذه السياسات تصب في أمر واحد هو أنّ الولايات المتحدة «والغرب عموماً» بالسلوك العملي تؤيد المتشددين من كل الأطراف السورية على الإطلاق، وتقف ضد الشعب السوري ككل، ضد كل المنهوبين السوريين... وليس هذا بالأمر المفاجئ أو المستغرب...

بالمقابل فإنّ محاولة فهم الموقف الروسي باعتبارها موقفاً مؤيداً للنظام وليس لسورية كبطل، هو أيضاً فهم مشتق من الثنائية الوهمية نفسها... فالموقف الروسي مبني في نهاية المطاف على المصلحة الروسية وليس على الاصطفافات الداخلية السورية، وهذه المصلحة ضمن الصراع الدولي الجاري تتكشف بشكل واضح بما هو معاكس تماماً لما

قاله جيمس جيفري: «المستتق»... أي: إنّ المصلحة الروسية هي في منع انهيار الدولة، منع التقسيم، ومن ثمّ تجفيف المستنقع وتحقيق الاستقرار... وقد وصلنا موضوعاً إلى المرحلة الأخيرة... وهذه لا يمكن إنجازها، «أي: لا يمكن إنجاز استقرار في سورية»، بقاء وكلاء الغرب متحكمين بالبلاد والعباد... وكلاء الغرب هم عملاؤه المباشرون، أو أولئك الذين تتقاطع مصالحهم الأناثية مع الغرب، والذين بات اقتصاد الحرب بما يحتويه من مختلف أنواع الأنشطة الإجرامية غير المشروعة ساحتهم الأساسية و«مصدر رزقهم»...

إبعاد هؤلاء الوكلاء، وإضعافهم في المراحل الأولى، غير ممكن دون حل سياسي شامل يسمح للمنهوبين برفع أصواتهم، لأنّ المنهوبين السوريين هم وحدهم من يريدون أيضاً استقراراً في سورية، ومن في مصالحتهم إنهاء نفوذ تجار الحرب والمتشددين من كل الأطراف...

عن الوحدة الوطنية... وكيف نقف في وجه التتريك؟



لظواهر شديدة التعقيد والعمق، في الجوهر منها الفرز الحقيقي للسوريين بين منهويين يشكلون الغالبية العظمى وناهيين من كل الأطراف، هم قلة قليلة...

أستانا... وحل عسكري

يحاول بعض المتشددون ضمن النظام التهرب من مسؤوليتهم عن الوضع القائم بالقاء اللوم على مسار أستانا وعلى الروس خاصة، أنهم هم من أسهموا في استقرار الوضع القائم كما هو. «من اللافت أن هؤلاء يتجنبون تحميل الأمريكي أية مسؤولية بما يخص إدلب أو المناطق الثلاث التي جرى احتلالها تركيا بالتنسيق مع الأمريكي تحديداً ورفض معن من الروسي».

وبكل الأحوال فإن أستانا قد أنجزت تخفيض مستوى العنف ومستوى نزيف الدم السوري إلى الحد الأدنى، وقد وصلت في أداء مهمتها إلى ذروة باتت مطالبة باجتيازها. ولكن الطريف في طروحات المتشددون أنهم يصورون الأمر كما لو أن الروس يحجزون بينهم وبين الأتراك، وربما لولا ذلك لوصل هؤلاء المتشددون إلى اسطنبول عسكرياً!

أو أنهم يطلبون من الروس أن يخرجوا الأتراك بالقوة من المناطق التي يحتلوها، أي: يريدون أن تخوض دولتان بحجم روسيا وتركيا حرباً دفاعاً عن مساحات سورية!

المسؤولية التي لا يمكن الهروب منها هي أن الحل الوحيد الواضح هو تنفيذ القرار 2254 كاملاً عبر تقديم تنازلات متبادلة تصب كلها في مصلحة الشعب السوري حصراً، لا في مصلحة الأمريكان ولا الأتراك ولا الروس ولا الإيرانيين، ولا أي أحد آخر. تنازلات تصب في مصلحة المنهويين الذين لا تزال عملية نهبهم تتعمق وتشتد يوماً وراء الآخر.

المسؤولية التي يتحملها المتشددون في النظام وفي المعارضة عن أن أبناء الشعب السوري يعيشون ضمن فضاء متباينة بالمعاني الثقافية والاقتصادية والسياسية، هي مسؤولية لا يمكن الهروب منها، ولا يمكن التصدي لها بالشعارات اللفظية المعادية للتتريك، وللتقسيم عموماً، بالتوازي مع ممارسات فعلية تصب في مصلحة التتريك والتقسيم!

وتجري تربيتهم على أن تركيا هي «البلد الأم»... وكلما طالت فترة عدم الحل ازداد حجم هذا الاستثمار.

ولكي نكون دقيقين أكثر، ربما يقول أحدهم محقاً: ولكن تركيا أيضاً تعاني استنزافاً بسبب استمرار الأزمة في سورية سواء بما يتعلق باللاجئين أو بالمصاريف العسكرية أو حتى بالتكاليف السياسية الداخلية، فأين المنطق في أن يكون لها مصلحة في إطالة الأزمة؟ والتساؤل محق، والجواب عليه ببساطة هو كالتالي: طالما أن الحل لم يأت بعد، فمن غير المنطقي أن نتوقع من السلطات التركية «ضمن عقلية الهيمنة والتوسع التي تسيطر عليها» ألا تسعى للاستثمار طويل الأمد بالحالة الراهنة.

متشددو النظام يدعمون التتريك!

تتلقى مخططات تثبيت تقسيم الأمر الواقع، وتكريس الانقسام بين السوريين، لا الجغرافي فحسب، بل والإنساني أيضاً، دعماً كثيفاً من الضفة المقابلة لمتشدي المعارضة، أي: من متشدي النظام.

ياخذ هذا الدعم أشكالاً متعددة، ولكن على رأسها بكل تأكيد: تعطيل العملية السياسية، تعطيل الحل السياسي، تعطيل تنفيذ القرار 2254، وهو المدخل الوحيد الذي يسمح باستعادة وحدة سورية شعباً وأرضاً.

فوق ذلك، فإن الشعارات السياسية والكلام السياسي ضيق الأفق وقصير النظر الذي يكرره متشددو النظام بتصنيف السوريين ملايين هنا وملايين هناك، بين «جيدين» و«سيئين»، «وطنيين» و«خونة»، يساعد أولئك الذين يعملون على التتريك لكي يزيّدوا ارتفاع الأسوار الصينية بين السوريين الموجودين تحت سيطرتهم وبين السوريين الموجودين تحت سيطرة النظام أو سيطرة الإدارة الذاتية... وليست مصادفة بطبيعة الحال أن متشدي المعارضة يستخدمون المنطق نفسه والخطاب نفسه اتجاه «الأخر» السوري. لا يزال المتشددون يعزفون على نغمة موال ومعارض ويطورونها نحو وطني وخائن، أو ثائر وجبان، وإلخ... وكلها تصنيفات وهمية ولا قيمة لها، ولا تمثل سوى قشرة سطحية

«ما ينبغي إيلاؤه اهتماماً كبيراً، ليس فقط النضال المطلوب ضد تقسيم الأمر الواقع القائم حالياً ضمن الأحداث الجغرافية، ومحاولات الغرب والصهاينة تكريسها، والمساعدات التي ينلقاها مخطط التقسيم هذا من المتشددون من الأطراف السورية، بل وأيضاً ينبغي العمل ضد الإحاديث البشري لعملية التقسيم، والذي يقسم السوريين ملايين مقابل ملايين، بين «جيدين» و«سيئين»، «وطنيين» و«خونة»» - افتتاحية قاسيون العدد 1020 بتاريخ 31/ أيار/ 2021.

■ سعد صائب

بدأ العدوان التركي المباشر على الأرض السورية في آب من العام 2016 مع العملية التي أسمتها تركيا بـ«درع الفرات»، ونقل العدوان المباشر، لأن العدوان بأشكاله غير المباشرة كان قد بدأ قبل ذلك بسنوات.

انتهت عملية «درع الفرات» إلى سيطرة الأتراك على مناطق من الشمال السوري بات يشار إليها بهذا الاسم، أي: مناطق درع الفرات «وهي جرابلس وأعزاز والباب في ريفي حلب الشمالي والشرقي»، تمييزاً لها عن المناطق التي احتلتها الأتراك خلال العمليتين العسكريتين التاليتين عامي 2018 و2019، أي: مناطق عدوان «غصن الزيتون» «عفرين ومحيطة»، وعدوان «نعب السلام» «شريط حدودي شرق الفرات يضم رأس العين وتل أبيض وغيرها».

يضاف إلى ذلك وجود تأثير تركي إلى هذا الحد أو ذاك في المناطق التي تسيطر عليها بشكل رسمي جبهة النصرة، بالإضافة إلى بضعة جيوب صغيرة لحراس الدين والتركستاني وغيرهما. وبقدر أهمية الواقع السابقة، هناك أيضاً حقيقة أن كل التقديرات تتفق على أن الحد الأدنى لعدد اللاجئين السوريين في تركيا يتجاوز ثلاثة ملايين لاجئ.

مخاطر إضافية

عدا عن الاحتلال العسكري المباشر، أو عبر بعض الفصائل التي باتت تعمل بشكل مباشر تحت الإمرة التركية، فإن هناك سلسلة من الإجراءات والممارسات الخطيرة التي جرى تكريسها خلالها السنين الماضيتين.

ضمن هذه الإجراءات موضوع استخدام الليرة التركية في التبادل بدلاً عن السورية، وحضور العلم التركي وصور الرئيس التركي وغيرها من الرموز الخاصة بتركيا في كل مكان وفي كل

تفصيل. وربما أخطر من ذلك كله، تعليم آلاف وآلاف الأطفال اللغة التركية وربطهم ثقافياً وروحياً مع تركيا بوصفها «البلد الأم».

وإذا كانت اليد التركية هي الأساسية في هذه العملية، وباستخدام بعض السوريين وخاصة ضمن المتشددون في المعارضة، والذين بات قسم منهم تجار حرب ومعايير وحواجز بشكل مباشر، فإن هناك ما يعزز من هذه العملية «أي: التتريك»، وهو تقاطعها مع العمل الأمريكي العام اتجاه سورية، والذي سبق أن تناولناه في عدد كبير من المقالات، ويتمحور حول تثبيت تقسيم الأمر الواقع وإطالة أمده وتكريس المستنقع.

ونقول: إن هناك تقاطعاً وليس تطابقاً بين الأمريكي والتركي في هذه المسألة، لأن الهدف الأمثل بالنسبة للأمريكي هو إيصال تقسيم الأمر الواقع إلى تقسيم فعلي ونهائي وإلى تفتيت، بينما تتعارض هذه النهاية مع مصلحة الأمن القومي لتركيا، لأن عملية تفتيت لسورية بتعقيد وتداخل التركيبة السكانية والديمقراطية والسياسية بينها وبين كل دول المنطقة بما فيها تركيا، سيكون لها تأثير صاعق انفجار لسلسلة دومينو تفتيتية في مجمل المنطقة، وفي تركيا خصوصاً.

وأيّن التقاطع إذا؟

الأمر ببساطة، هو أن الأتراك يعلمون جيداً أن كل يوم إضافي يمر دون حل للأزمة السورية، هو يوم إضافي في تكريس علاقة بينهم وبين ما يقرب من 7 ملايين سوري، «هم اللاجئين على أراضيها بالإضافة إلى من تحتل أرضهم بشكل مباشر عبر عملياتها العسكرية الثلاث، أو تؤثر فيها بشكل كبير كما في إدلب».

كل يوم إضافي، هو استثمار إستراتيجي الطابع في سورية المستقبل، هو مزيد من الأطفال والشباب السوريين الذين يتحدثون بالتركية،

كل يوم إضافي هو استثمار إستراتيجي الطابع المستقبلي هو مزيد من الأطفال والشباب السوريين الذين يتحدثون بالتركية

« مازوت التدفئة والغاز المنزلي »

على قائمة التصريحات الحكومية



هنيئاً للمواطن السوري، فهناك جهات تهمها راحته وتعمل على ألا يمل من كثرة الاستقرار والجمود بالقرارات، وخصوصاً إذا كانت تصب بميدان السباق على المواد المدعومة والمجبر على خوضه بين المواد التموينية إلى الغاز المنزلي والمحروقات وحتى على مخصصات الخبز... إلخ، فدانماً هناك تجدد يعيشه، ولا يوجد أسبوع لا تصدر به العديد من القرارات والتعديلات تطال لقمة عيش المواطن وراحته، فمازوت التدفئة والغاز المنزلي كان على قائمة التصريحات والقرارات لهذا الأسبوع.

عبير حداد

مازوت التدفئة بطلته الجديدة

اقترح موعد توزيع مادة المازوت المخصصة للتدفئة والتي تقرر بدء توزيعها خلال شهر تموز، لهذه السنة وبجلتها الجديدة، والتي ستصبح وفق نظام خدمة الرسائل النصية، أي: من هذه الناحية لم يعد هناك مواد مدعومة لم تدخل وفق نظام الذكاء والرسائل النصية، ووفقاً لمصدر في وزارة النفط والثروة المعدنية فإنه سيتم تدريب كوادر جديدة على البرامج في مديريات المحروقات، وذلك خلال منتصف الشهر الجاري، ليتم إطلاق الخدمة ابتداءً من شهر تموز المقبل.

آلية توزيع ممنهجة ستطال شريحة محددة

وبتصريح آخر لعضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق لأحد الصحف المحلية، أن مادة مازوت التدفئة سيتم توزيعها ابتداءً من شهر تموز القادم، تبعاً لتعليمات وزارة النفط والثروة المعدنية للبدء بالتسجيل والتوزيع المبكر لهذا العام، وذلك لإعطاء أكبر دفعة ممكنة للمسجلين على المادة، ووفقاً

للتصريح فإن الأولوية لنوي ضحايا الجيش، ومن ثم لمناطق الريف من الأشد برودة إلى الأقل، مع الإشارة أنه لن يتم تعويض من فاتته فرصة الحصول على مخصصاته بشكل كامل خلال العام الفائت، وستكون البداية بمخصصات جديدة.

وبالرد على التصريح أعلاه فإنه خلال العام الماضي كثير من العائلات لم يحالفها الحظ باستلام مخصصاتها من مادة التدفئة، ولا حتى 100 لتر، وأما بالنسبة للآلية المتبعة بأولوية التوزيع من المناطق الأشد برودة إلى الأقل، فلا 100 لتر ولا حتى 1000 لتر تكفي لدرء برد فصل شتوي كامل، ونستطيع من هذا التصريح أن نفهم المقاصد الخفية من أولوية التوزيع المتبعة، والتي تشبه ما حدث خلال العام الفائت، فتوزيع المازوت المدعوم سيكون لشريحة قليلة وطبعاً كالعادة لا تكفي الأشهر الشتوية الباردة، وذلك حسب الأولوية المرتبة من قبلهم، ومن لم يحالفه الحظ، عليه شراء المازوت من السوق السوداء بأسعاره المرتفعة.

100 لتر للمرحلة الأولى ذريعة لتخفيض الدعم

وفق مصادر وزارة النفط فإن المرحلة الأولى من تطبيق الآلية الجديدة، سيتم توزيع 100

لتر فقط، وطبعاً مع التنويه إلى إمكانية زيادة الكمية والمشروطة بزيادة التوريدات من الخارج، حقيقة ما يجري هو محاولة تثبيت دعم مازوت التدفئة عند الـ 100 لتر لا أكثر دون ذكرها صراحة، وهذه المحاولات جارية منذ السنة الماضية، بتغطية ذلك عبر حجج نقص التوريدات و العقوبات الغربية، مع العلم أن المازوت ضمن شبكات السوق السوداء كان خلال السنة الماضية متوفراً وفائضاً عن الحاجة، مع التذكير أنه سابقاً كان المازوت المدعوم 400 لتر وتم تخفيضه إلى 200 لتر، ونستطيع القول أن ما يتم اليوم هو تخفيض غير رسمي للدعم ليصبح 100 لتر للأسرة الواحدة.

للغاز المنزلي نصيب من التصريحات والمعاناة

طلب مجلس الوزراء بتاريخ 8 حزيران، من الجهات المعنية بذل كل الجهود الممكنة لتقليص مدة استلام الغاز المنزلي وفق البطاقة الذكية، وطبعاً لا يمكن الأخذ بهذا الطلب على محمل الجد من قبل المواطن فالتجارب علمتنا ذلك، التصريحات تبقى تصريحات على ورق كابر البنج، وأما التنفيذ فسيتم وفق ما يخدم المصلحة الخاصة للقلة القليلة المتنفذة.

معاناة المواطن مع أسطوانة الغاز، أصبحت قضية ثابتة منذ عدة سنوات من ضمن جملة المعاناة التي يتحمل أعباءها بشكل دوري، فرسالة الغاز المنزلي أصبحت بشكل طبيعي تزور المواطن مرة كل شهرين، وعلى المواطن أن يداري أسطوانة الغاز «كالعين الرمداة»

وخصوصاً أنه جرى رفع سعرها المدعوم خلال الأشهر الماضية، وبالحمد الواسطي يمكن أن تستهلك خلال شهر واحد، وإن أراد المواطن الاستعانة بالطبخ الكهربائي، فالإمكانية محدودة، نظراً للتقنين الكهربائي المتفاوت بين منطقة وأخرى، وإذا تحدثنا عن السعر الحر للأسطوانة فهو بحدود 30 ألف، أي: ما يعادل نصف الأجر الواسطي الشهري للموظف، والتي تعتبر نكبة وفق تكاليف المعيشة التي تجاوزت المعقول مقارنة بأجر اليوم.

رفع الدعم المبطن

وتوزيع الغاز المنزلي لمرة واحدة كل شهرين للبطاقة الواحدة، يعني بالعمق رفع دعم غير معلن أيضاً، كما باقي المواد المدعومة يجري اللعب على عامل الزمن في سبيل تخفيض الدعم بالحجج والزرائع الغير منطقية، فمن التأخير الذي طال دورة توزيع المواد التموينية، إلى تأخير استلام رسائل الغاز لمدة الشهرين، وما تلاها من تثبيت رسالة المحروقات لسيارات الأجرة عند الـ 25 لتراً كل 4 أيام والمشروطة بزيادتها بزيادة التوريدات أيضاً كما مشكلة مازوت التدفئة وتخفيضها المبطن للـ 100 لتر، وكذلك الأمر بالنسبة لمخصصات الخبز التي جرى تخفيضها، وبالمقابل نجد أن ما يجري تخفيضه بشكله المدعوم، نجده متوفراً بشكله الحر ولكن بأسعاره المرتفعة، يعني ما يجري بالمحصلة إنهاك المواطن بقرارات تخدم مصالح القلة التي ستستفيد وتزيد أرباحها، على حساب جيب المواطن الذي أصبح فارغاً فهنيئاً لك أيها المواطن.

أسعار الأدوية إلى رفع جديد والفساد مستمر



سعر الدواء بالسعر العالمي والأمراض محلية الصنع!

عبر صفحة شام إف إم الرسمية في فيسبوك وردت إشارة نائب رئيس مجلس إدارة شركة العالمية للصناعات الدوائية «يونيفارما»: أن 80 بالمئة من الأصناف الدوائية بين 10 و30 سنتاً أي: من 1000 إلى 3000 ليرة سورية وهي أرخص الأسعار في العالم. تبدو هذه المقارنة مع السعر العالمي منطقية للوهلة الأولى، هذا إن صح قوله أن نسبة الأصناف هي 80 بالمئة التي يبلغ سعرها من 1000 إلى 3000 ونسي أن يقارن دخل الفرد السوري بدخل الفرد عالمياً ونسي أن الفرد يحصل على أقل من دولار واحد في اليوم وأن راتب العامل في الدولة لا يتعدى 23 دولاراً في أحسن أحواله فمن العجيب أن يعقد مثل هذه المقارنة بمعزل عن دخل الفرد.

خلاصة القول

إن ما رشح عن هذا الاجتماع وهذه المطالبات ماهي إلا امتطاء لبعض الأسباب الموضوعية والقفز منها إلى شرعنة ما بدأ به تجار الدواء والمستوردون من رفع مسبق والمساعدة لسعر الأدوية، وكل هذه الممارسات يدفعها المواطن من جيبه ومن صحته لتزداد مأساته الصحية وتتفاقم، وبالمقابل ليحافظ أصحاب الثروات على ثرواتهم وليضاعفوها دون أي حسيب أو رقيب من الحكومة... وعلى الأم المواطنين يستمر الفساد

فقدان زمر دوائية واضطرار المواطن إلى اللجوء إلى الدواء المهرب. وهذا الكلام الخارج من المجلس لا يفضي إلا إلى أحد أمرين أولهما: هو رفع أسعار الدواء بما يتناسب مع سعر الصرف، والثاني هو فقدان الكثير من الزمر الدوائية، وفي كلتا الحالتين الضرر واقع على المواطن المريض والمفقر، والذي يريدونه أنه يدفع ما خسره أصحاب الشركات من جيبه ومن صحته، فإما أن تشتري بالسعر الذي يضمن لنا ربحاً أو أن تحرم من الدواء ولو دفعت ثمن ذلك حياتك! أما الحكومة فهي من فئة المتفجرين أو بالأصح من فئة المخازين إلى أي طرف إلا إلى طرف المواطن المفقر المريض، أما أن تخرج بقرار يوفر للمواطنين الدواء وبسعر يناسب دخل المواطن الشبيه بالمعوم فهذا بعيد عن أمثاله.

إضافة الأعداء إلى الأعداء هي الجهود المبذولة

أكد أصحاب المعامل في الاجتماع أن «هناك معامل لا تزال قيد التأهيل نظراً للأضرار التي طالتها ظلال الأزمة» بعد مضي سنوات من انتهاء العمليات العسكرية في البلاد واستعادة سيطرة الدولة عليها لا تزال تلك المعامل قيد التأهيل ولم تنته عمليات التأهيل، وربما عمليات المماطلة والتسويف واستنزاف الأموال هي أشد وطأة من الأضرار التي لحقتها جراء الحرب، ولو كانت صحة المواطنين وأمنهم الدوائي من أولويات وزارة الصحة لسارعت إلى تأهيلها قبل تعمق هذه الأزمة لتضاف إلى قائمة النزاعات التي طنت بها أذاننا.

لا يزال الشعب السوري يتلقى الضربات تلو الأخرى في وضعه المعيشي، وما زالت الأزمات تتوالى من الغذاء إلى الوقود إلى السكن إلى التعليم إلى المواصلات، وهي لاشك ضغوطات خانقة تنعكس على الناس سلباً وتؤدي بحالتهم الصحية بالنتيجة نحو الأمراض والمشكلات التي تاكل من أعمارهم، ولكن السياسات الليبرالية المتبعة في البلاد سوف تجهز على آخر قطرة حياة عند المواطن وستسلبه ما تبقى من صحته، على مرأى ومسمع من وزارة الصحة والمعنيين وهذا ما نرى طلائعه تلوح أمامنا من تصريحات المعنيين مؤخراً حول أسعار الأدوية التي ترتفع يوماً بعد يوم.



إن ما رشح عن هذا الاجتماع وهذه المطالبات ماهي إلا امتطاء لبعض الأسباب الموضوعية والقفز منها إلى شرعنة ما بدأ به تجار الدواء والمستوردون من رفع مسبق

الأصناف غير ضرورية ونوعاً من الرفاهية، ومن المعلوم أن من يتناول هذه الأصناف هم مرضى فقر الدم والعظام وكبار السن والأطفال وكلنا رأينا كيف ارتفعت أسعار الفيتامينات في موجة وباء كورونا، وفقدت من الصيدليات كل عبوات فيتامين c ذات الصناعة المحلية ووصل سعر العبوة المستوردة إلى 12 ألف ليرة سورية، وذلك تزامناً مع ازدياد طلبه والحاجة إليه في ظل الوباء، وعملية زيادة أسعار الدواء هذه لن تكون المرة الأخيرة مع وجود النزاعات التي لا تنتهي عند أصحاب الأرباح، فهي دوامة لن نخرج منها طالما أن المواطن في نظر الحكومة هو آخر اهتماماتها.

خياران أحلاهما مر

خلال اجتماع المجلس العلمي للصناعات الدوائية وبحضور عدد من أصحاب معامل الدواء وممثلين عنهم علت الأصوات أنه في حال استمر الوضع كما هو عليه فإن التأثير سينعكس سلباً وسيوقف الإنتاج وأنه في حال عدم تدخل وزارة الصحة فهناك معامل مهددة بالإفقال، ما يعني

■ أعمار سليم

وردنا مؤخراً في المواقع الرسمية أن أصحاب معامل الأدوية يطالبون الحكومة برفع أسعار الأدوية وهو مطلب المجلس العلمي للصناعات الدوائية، كما أوضح نائب رئيس مجلس إدارة شركة العالمية للصناعات الدوائية «يونيفارما» أنه تم الاجتماع مع المجلس العلمي للصناعات الدوائية، والطلب منه أن تكون أسس التسعير للصناعات الدوائية بناء على نشرة البنك المركزي التي ارتفعت من 1256 إلى 2550. وكان ارتفاع أسعار الأدوية طارئاً جديداً على الشعب السوري، والواقع أن ارتفاع أسعار الأدوية قد اعتدنا عليه منذ بداية الأزمة ومع كل ارتفاع في سعر الصرف، حتى وصل الأمر إلى أن يسعر الصيدلاني الأدوية حسب مزاجه وحسابات الربح لديه، غير أن كثيراً من الأصناف الدوائية قد تم رفع سعرها أيضاً دون إعلان مسبق أو تصريح من المعنيين، مثل: أسعار المتممات الغذائية والفيتامينات والداعمات، وكأنهم يعتبرون هذه

«يلي ما معو لا يقرب!!»



ببوست خطفلي نظري ع أحد صفحات فيسبوك بيقول: «تجار سوق الهال... شراء ضعيف للفواكه في سورية من قبل المواطنين دون معرفة الأسباب»...

■ داريت السكري

أي هيك قلو... طلع ربحو بالكيلو ضعفين حقو!!!

وممنوع أية واحد مشتهي ومو قدران يشتري إنو ياكل كرزاية وحدة!!

هاد مثال بسيط... قدام الأمثلة الكبيرة وع مستوى تجار كبار مو بيع ع الرصيف مندون محل أو بسطة أو... إلخ...

بس الغريب إنو لهلق ما عرفو ليش الناس ما عم تشتري الفواكه؟؟

مثل ما قال هداك المواطن: «يا حيف ع بلد فيها كل الثمار والفواكه وشعبا مو قادر يشتري شي منها»...

ووحدة قالت: «لأنو المصاري مكدسة ع قلوب الناس وما بدها تروحها ع الفواكه!!!

لك الخضرة سعرها بيدبح بكون يانا نشترى الفواكه يلي صارت من الممنوعات عنا؟؟»...

يعني من الآخر يا حبابي رح فهمكون شو القصة...

ولو هل المشحر- المعتر يلي اسمو مواطن ما اشترى شي من السوق أو من سوق الهال وانكبت كل البضاعة... الحمد لله غلتون عال

العال ولا أحسن من هيك...

ويا عيني عليهم وع الرقابة يلي عاملة حالا مو شايقة شي ولا شايقتون...

أو يمكن شايقتون بس ساكتة!!!

بس كلنا منعرف ليش الرقابة بتسكت عن هيك أسعار!!!

طيب كرمال يلي ما بيعرف... أنا رح خبرو...

بعيداً عن الهدف بمثل هيك منشورات ع فيسبوك... أو إذا كان الأدمن يلي منزل هيك بوست هو يخلي العالم تطلع الاحتقان يلي

جواتا وتعبر عن الوجد يلي بداخلها...

أو بدو العالم تطلع صوتا وتحكي...

أو إذا بدو يستفز العالم بمثل هيك كلمات تافهة ومالها أية معنى...

الهدف... مالمو معروف...

بس ضمنيّاً العالم بتنظر مثل هيك بوستات لتطلع الاحتقان يلي بداخلها ولتحكي...

ما حدا يسأل شو بدها تحكي؟

بدها تحكي وجعها... بدها تقول الـ «أااه» بطريقتها...

بدها تنفّس... بدها تعترض ع الشئ يلي مو عاجبها وبنفّس الوقت مو قدرانة تحكي فيه...

في حدا من هل العالم كتب وقال: «لأنها رخيصة كثير ونحن متعودين ع الغلا يلي ما بيرحم والعكس صحيح»...

وواحد غيرو قال: «نحن منعرف إنو من الغلا وابتو ما دخلكون»...

بالسياق نفّسون سمعت حديث صغير دار بين بائع كرز ع الرصيف وبين رفيقو لما أجا رفيقو لياكل حبة كرزة منو وهو ما رضي يعطيه لأنو الكيلو حقو 4500 ليرة!!!

«قلو رفيقو برحمة أمواتك قديه موقف عليك الكيلو... قلو 1500!!»...

شي بيكمل حياة مواطنيها..

وبصراحة شكلون بدون يوصلو لكلمة هداك التاجر صاحب أفخم المحلات الغذائية «يلي ما معو لا يقرب»...

بس بالنهاية الدنيا ما بتضل ع ما هي عليه... والأدوار بيوم من الأيام بتتقلب...

القوي بيصير ضعيف... والضعيف بياخدو حقو بايدو وبيصير قوي...

لأنها ما بيسكتها غير جيبتها... بمعنى آخر

بتكون الداعمة الرسمية للنهب والسرقة وحرمان الشعب من الأساسيات الغذائية أو

من الرفاهيات يلي هية طبعاً فرصتها عليه أنها رفاهية...

في حدا من الدول الثانية سمع بمصطلح «رفاهية غذائية»؟؟

بالتأكيد لا... لأنو ما في حكومة احترمت حالا وكانت شعبانة فعلاً بتطلع اسم رفاهية ع أية

نحسد على مسؤولينا

نحن السوريون محسودون على مسؤولينا جملةً وتفصيلاً، حقاً، فإن لم نقل من السياسات التي يمثلونها ويدفعون بها، فإنهم يسعون - بغير قصدٍ طبعاً - لأن يقتلونا ملأً في بعض الأحيان، وضحكاً في أحيان أخرى.



وأصغر وأقل الحقوق المتلاعب بها، رغيّف خبز! والفارق ما بين أقواله والواقع، هو تماماً الفارق ما بين كل هذه الحكومة ومنظومة الفساد وبين الواقع بمعيشة السوريين والظرف السياسي والتهديدات القائمة والمحيطه بنا وببلادنا ووحدتنا ووجودنا وكل شيء.

تخيلوا مثلاً أن يخرج رئيس الوزراء ليذكرنا بالبند الدستوري السابق بالأجور؟ مصيبة! ويطلب من السوريين تقديم الشكوى، للمحكمة الدستورية؟ من غير مبالغة أكثر من نصف السوريون لا يعلمون بوجود «محكمة دستورية» أساساً، مثلما لا يعرفون لمن ستقدم الشكوى جراء رغيّف الخبز غير المطابق لهذه الموصفات؟ «لمين تشكي إذا القاضي مش حيادي؟»

لن يشتكي السوريون على أية حال، لقد قطعوا هذه المرحلة منذ سنوات طوال، لن يشتكوا على رغيّف الخبز، ولا على الأجور، أية محاولات تخدير بائسة هذه التي لا تزال تحاول الحكومة دفعنا إليها؟ ... سوف يستردونها وينتزعونها انتزاعاً، كل حقوقهم، من أمام أعين أعدائهم غداً.

قوانين السير مثلاً؟ حقوق السكن وتداوله في البيع والأجار؟ ماذا لو خرج إلينا مسؤول ما وذكرنا بالدستور السوري المعمول به أن الحد الأدنى للأجور يجب ألا يقل عن تكاليف المعيشة الضرورية؟ عن حق الإضراب والتظاهر؟ إن المسؤول السابق أخطأ والله، جعلنا نتذكر ونتخيل أحد أبسط

بتذكيرنا بكل شيء مصوغ «قانوناً» بل حتى وصولاً إلى «دستوراً»! بدأنا من رغيّف الخبز، ماذا عن نوعية وسعر الدجاج؟ أو اللحم مثلاً؟ هذا الأخير لا يتجرأ المسؤول على ذكره أماناً أساساً، يتخيل لو أننا تخيلنا اللحم فيرتعد، لربما نأكله؟ لا نعلم... ماذا عن البيض؟ الأرز؟ حسناً عوضاً عن المواد الغذائية،

الربطة الآن، بمقاسها ووزنها، ولتشبعوا في تخيلاتكم، كلوا منها ما استطعتم، واسعدوا، تحديداً في سعرها «المدعوم» 120 ليرة والذي نسيناه كذلك، ولا نعلم بأي مخبز سحري يباع. يا حبذا مثلاً لو يخرج إلينا الكثير من هؤلاء المسؤولين، والأكبر من بينهم، بنفس هذه التصريحات،

يقال إن «الحكي ببلاش» وهو ما يعتمد هؤلاء، ليخرجوا على منابرهم وعلى المنصات الإعلامية ليقولوا للسوريين كل شيء، وأي شيء، إنها مدرسة المنظومة السورية للإدلاء باللاشيء عبر قول أي شيء... ليتحفنا- مثلاً - مدير حماية المستهلك في حماة بالتذكير أنّ «قطر رغيّف الخبز يجب ألا يقل عن 33 سم وعدد الأربعة في الربطة 7 أرغفة ووزن الربطة 1100 غرام وسعرها 120 ليرة لدى المعتمد ويحق للمواطن تقديم شكوى عند أية مخالفة» انتهى!

علينا أن نشكر المسؤول السابق حقاً لهذا التذكير -من غير ضحك لو سمحتم، ولا غضب- فبعضنا بدأ ينسى تماماً شكل الخبز من أساسه، تستطيعون تخيل أبعاد

الدور الحكومي وخصخصة التعليم!



بدأ التسجيل في المدارس الخاصة لعام 2021-2022، بعد حملة «تثبيت عربون» للأهالي الذين يريدون حجز مقعد دراسي لأبنائهم بنهاية العام الدراسي الماضي 2019-2020، مع شكاوى الأهالي من ارتفاع «عربون» المطلوب، دون تحديد بعض إدارات المدارس ما هو القسط المدرسي المترتب على أهالي التلاميذ للعام الجديد.

■ دعاء دادو

في السنة الماضية، وأقل قسط هو مليون ليرة للطالب الواحد.

المشكلة أن أهالي الطلاب أصبحوا يرون في أية زيادة بالأقساط كأنها تراكم مزيد من الأعباء عليهم في كل عام أكثر من العام السابق، خصوصاً بعد تراجع مستوى المدارس الحكومية «قلباً وقالباً» كما قالوا، وبحسب وصف أحد الآباء للمدارس الحكومية «بأنها متقاعسة عن واجبها التعليمي وغير آمنة من الناحية الصحية «كورونا»، وعدا عن ذلك فإنها مكتظة جداً بالطلاب مما يصعب العملية التعليمية والفهم لدى الطلاب»، فقد باتت المدارس الخاصة هي الخيار الأفضل أو ربما الوحيد للأهالي ليضمنوا على المستوى التعليمي والصحي لأطفالهم نوعاً ما.

قرارات وزارية- تربوية «فافوشية»

عممت وزارة التربية السورية بخاريخ 3 حزيران الجاري قراراً يخص أقساط المدارس الخاصة في سورية الواجب الالتزام بها، إذ سمحت للمؤسسات التعليمية التي يقل قسطها عن 500 ألف ل.س بزيادته وفق نسب محددة، فيما منعت زيادة أقساط المؤسسات التي هي فوق 500 ألف ل.س، وفق ثلاث شرائح بزيادة نسب متفاوتة بين الـ 50% و الـ 35% والـ 25% حسب الشريحة التي تنتمي إليها المدرسة. في الحقيقة، لم تلتزم أية مدرسة بالقرار أعلاه، لأنه وحسب الأهالي فإن الأقساط في هذا العام فقط ارتفعت «دبل» ما كانت عليه



مشكلة السياسات التعليمية السورية قديمة وليست جديدة وهي جزء من مشاكل السياسة العامة للدولة ربما وأهم مفرزات هذه المشكلة هي خصخصة التعليم وتراجع الدور الحكومي

«مدرسة ولادي كانت السنة الماضية بـ 375 ألف ل.س... هل السنة مليون من دون مواصلات ومن دون لباس أو قرطاسية...» «مدرسة ابني هديك السنة كانت 600 ألف ل.س بس كاملة مع مواصلات ولباس وقرطاسية... هل السنة بدون مليون و200 ألف كمان كاملة...» «السنة الماضية مدرسة ولادي أرخص بكثير مقارنة مع هلق... لأنو هلق طلبوا ع الولد تثبتت 800 ألف ولسا ما سعروا أدي القسط حيكون... الله يجيرنا...» وبهذه الصورة الواضحة نرى عدم التزام المدارس بالقرارات الصادرة عن وزارة التربية لكبح ارتفاع أقساط المدارس الخاصة، ومع كل ذلك فلم تستطع وزارة التربية إيجاد حل جذري لـ سيمفونية ارتفاع الأقساط التي تواصل صعودها عملياً مع اقتراب بداية كل عام دراسي جديد. يتساءل البعض: «لماذا لا تنقيد المدارس الخاصة بالتسعيرة التي هي فعلياً صادرة عن وزارة التربية المعنية وجهة وصائية مباشرة عليها؟» الجواب هو كما وصفه أحد ذوي الطلاب: «بكل بساطة، المدارس الخاصة تقوم بدفع المعلوم إلى التربية وعلى أعلى المستويات». وآخر قال: «كيف للمدرسة «الفلانية» قد أخذت الموافقة من التربية بقسط تقريبي 800 ألف ل.س؟ يمكن لأن قرار التربية حبر على ورق أو لأن التربية تحب مالك هذه المدرسة ربما...» صحيح... كيف تمكنت إدارة هذه المدرسة بأخذ الموافقة على قسط تقريبي 800 ألف ليرة سورية؟؟ سؤال يطرح نفسه...

الفساد التعليمي

لطالما يراودنا سؤال متكرر في أذهاننا: «لماذا فشل القطاع الحكومي بالتعليم وتحولت أغلبية الطلاب من المدارس

الحكومية إلى المدارس الخاصة؟». حقيقة، إن التأثير السلبي للفساد المتجذر على جميع الأصعدة في سورية قد قلل من كفاءة العمل الحكومي وتوفير جودة خدماته ومن ضمنها التعليم. فقد كان للفساد أثر بشكل كبير على تكلفة الخدمات التعليمية وحجمها وجودتها في القطاع الحكومي، على الرغم من تلك البهرجات الظاهرية التي تقوم بها المؤسسات التربوية «وزارة التربية» للتغطية على أحد مظاهر الفساد، ولكنها لم تكن سوى إجراءات شكلية وسطحية وحبر على ورق فقط. عموماً، نتيجة للفساد والقرارات التي طالت قطاع التعليم الحكومي والتي بحكمها أدت إلى انخفاض المستوى التعليمي، والذي بدوره قد فرض علينا القطاع التعليمي المخصص، لتحقيق الأرباح ورفع الانفاق عن الكاهل الحكومي في هذا القطاع لسد العجز الحكومي الحقيقي أمام مسؤولياتهم وواجباتهم نحو الفئة المعنية من الشعب وهي الفئة الطلابية، فخصخصة التعليم تحت الإشراف الحكومي الواضح فرضت على الطلاب الالتحاق بالتعليم المجاور «مدارس خاصة» وزيادة الأعباء المالية على ذويهم بما أن قطاع التعليم الخاص لن يشتري أو يستأجر المؤسسات التعليمية من الدولة ليقدمها بأسعار رمزية، بل العملية الربحية لكليهما هي الأساس من الخصخصة كلها. إكمالاً لما سبق، فقد اعتمدت وزارة التربية مدرسي «الساعات والوكالة» للتخفيف نظراً لنقص عدد المدرسين الأصلاء. مشكلة السياسات التعليمية السورية- مشكلة قديمة وليست جديدة، وهي جزء من مشاكل السياسة العامة للدولة ربما، وأهم مفرزات هذه المشكلة هي خصخصة التعليم وتراجع الدور الحكومي الواضح على جميع الأصعدة وجميع المؤسسات ومن ضمنها المؤسسات التعليمية الحكومية.

الواقع الاقتصادي السوري محكوم بالسياسة بكل تفاصيله ويوميته، وهو في مطب عميق لا يمكن الخروج منه بأنصاف الحلول... بل فقط بتسوية سياسية شاملة تعيد تشكيل وجه البلاد وتجمع أجزاءها وتنهي شتات أبنائها. تدرك جميع القوى الفاعلة سياسياً واقتصادياً في الوضع السوري هذا بوضوح، سواء من يريد الاستثمار في إعمار سورية ومستقبلها، أو من يستثمر في خرابها اليوم! قوى «الاستثمار» هذه تقطع الوقت حتى تتجلى طبيعة وإمكانات الشراكات المقبلة بمنظورهم. ولا أحد ضمنها يسعى جدياً في المرحلة الحالية للقيام بأية خطوة إلا بمقدار ما يمنع الانهيار الشامل، ويسمح بالبقاء عند حافة الهاوية.

دون تسوية سياسية...

«لا اقتصاد» بل و«لا سورية»



■ عشار محمود

دون تسوية: استمرار الأزمات وأمراء الحرب

منع الحلول يمنع استعادة وحدة البلاد ويقطع اتصال طرقها ومواردها وسوقها وقواها البشرية. وهذا يعني بالحد الأدنى: استمرار أزمة الطاقة والخبز، أي: الأساسيات. ليضع حداً موضوعياً لقاعدة الإنتاج الحالية لتنتج بأقل من نصف طاقتها بأحسن الأحوال. ويجعل القمح والطحين معتمداً على المساعدات، وعلى مشتريات سنوية ضخمة مسعرة بالدولار، الأمر الذي يحكم التقشف في رغييف الخبز الذي تقلص إنتاجه بنسبة قد تقارب 45% ليشق من هذا استمرار أزمات: كهرباء، وبطالة، ونقل، وتدفئة، وطوابير، وجوع وغيرها.

إن واقع انفصال مناطق سورية عن بعضها البعض، سيبقي موارد الحكومة السورية بحدودها الدنيا وسيجعل اعتمادها الأساسي على التقشف من جهة، والجباية والتحصيل من بقايا الحركة في سوق الإنتاج والتداول من جهة أخرى.

بينما الشريحة الضيقة من أمراء الحرب وقوى النفوذ فهم أكثر من يعلم أن اللحظة ليست للعمل والبناء، والمرحلة الحالية لها عنوان بالنسبة لهم: تكديس ثروات من الهيمنة على معظم أوجه النشاط الاقتصادي الشرعي وغير الشرعي، والسعي إلى جمع كل ما يمكن جمعه من مال وقوة لمواجهة خيارين سياسيين: إما تسوية تتيح تحولهم «لشركاء البنز» الأولين في اللحظة القادمة، أو تسوية تفرض عليهم الهرب بحقائب دولارية.

وما ينطبق على مناطق الحكومة، ينطبق على مناطق الإدارة الذاتية والشمال السوري، وفي كل منها تقل الموارد وتحكم السوق قوى أمر واقع من أمراء الحرب، ويرتفع الضغط على المجتمع لحدود قصوى.

دون تسوية لن يعود أي سوري!

أيضاً دون تسوية، فإن نصف السوريين سيقفون خارج بلادهم، وهذا أمر واقع يعني خسارة نصف طاقات البلاد: شغليتها وكوادرها أطبائها وفنييها ومدرسيها وغيره... بل حتى نصف مدرساتها وإنفاقها، ونصف أطفالها ومستقبلها، إن بلاداً بنصف سكانها هي نصف بلاد!

وهؤلاء الملايين لن يعودوا عودة جدية وجماعية إلا عندما تتجلى بوضوح معالم الوصول إلى تسوية وتغييرات سياسية كبرى تطوي صفحة العنف والخطاب المتشدد الإقصائي، وتفتح صفحة جديدة تكون فيها البلاد لجميع أبنائها، وربما الأهم من هذا وذاك، فإن

هذه العودة موضوعياً لن تكون قبل انطلاق إعادة إعمار البلاد.

الملايين الذين غادروا سورية هم من فئات وشرائح اقتصادية مختلفة، حركهم بالدرجة الأولى السعي إلى إرسال أبنائهم بعيداً عن الحرب، ومع التعقد السياسي وتوسع دائرة العنف، انتقلت عائلات كبرى بأكملها لمحاولة إنقاذ مستقبلها، كثر من هؤلاء باعوا كل مدخراتهم في هذه الهجرة وانتقلت العقارات والأعمال والنشاط اليومي، لتبني هذه الأسر استقراراً نسبياً وأعمالاً في الإقليم وتحديداً في تركيا والأردن ومصر والخليج.

أما الأكثر من مليون في أوروبا فهؤلاء أيضاً يصعب إعادتهم في ظرف غير مستقر لأن هذه الشريحة الشابة دفعت غالباً للوصول إلى «بر الأمان الأوروبي» حيث رغم كل التعقيدات الاجتماعية المرتبطة بظروف اللجوء، فإن هذه الأسر الصغيرة بمعظمها قد استقر أولادها في منظومات تعليمية وبيئات جديدة وأصبح هذا محدداً في الاستقرار. أما الشباب الدارس والعامل وحتى العاطل يمتلك أماناً سياسياً واقتصادياً في دول المركز أعلى مما قد يمتلكه داخل البلاد، وكلاهما أكثر حسماً من الجانب الاجتماعي في اتخاذ القرارات المصيرية بالبقاء أو العودة. يتبقى الشريحة الواسعة الأضعف بين اللاجئين المتركة في لبنان والأردن وتركيا، فهؤلاء قد لفظهم العنف إلى واقع مترد جداً في الخارج،

البلاد لن تستعيد

نصف قواها

البشرية ولن

تستطيع أن

تمنع مزيداً من

النزيف البشري

دون تسوية

سياسية شاملة

تغير وجه

السياسة في

سورية وتفتح

مستقبلها

الاقتصادي

وهم لم يبيعوا بيوتهم بل هربوا من دمارها، ولم يعد لمعظمهم أحياء وقرى ومجتمع في سورية... إن هذه الشريحة لا تمتلك ترف خيار العودة الجماعية دون منظومة تعويضات كبرى وإنفاق اجتماعي واسع لإعادة تأهيل قرى وأحياء مدمرة، وهي أكثر الشرائح خوفاً من التشدد السياسي لأنهم لا يمتلكون وزناً أو مالاً يكفي ليضمّنوا «تسوية أوضاعهم» دون تحولهم إلى جزء من ميليشيا ما! البلاد لن تستعيد نصف قواها البشرية، بل لن تستطيع أن تمنع مزيداً من النزيف البشري، دون تسوية سياسية شاملة تغير وجه السياسة في سورية وتفتح مستقبلها الاقتصادي.

دون تسوية

لا إعادة إعمار ولا استثمار

أخيراً التسوية السياسية هي الشرط الموضوعي لإعادة الإعمار، فسورية كأزمة مدولة تحتاج فعلاً إلى اتفاق وإنفاق دولي. أولاً: لأن الحق والعادل يقتضي أن تعوض سورية عن كل الدمار الذي أصابها جراء تحولها لساحة معركة كبرى، وثانياً: لأن الحاجة الموضوعية ستقتضي إنفاق ما يقارب بضع مئات مليارات الدولارات في وقت قصير نسبياً لتعود هذه البلاد، بلاداً.

وثالثاً: وهو الأهم لأن الوصول إلى لحظة إعادة الإعمار لن يحصل إلا بعتبة سياسية إقليمية جديدة، وقد لا تشهد إعادة إعمار

سورية وحدها بل انتشار سورية ولبنان والعراق معاً على الأقل! وقد يترافق مع الوصول لنواة تسوية إقليمية واسعة: تخفف التوتر الخليجي الإيراني المستمر لعقود بمضار على الجميع، وتضع تركيا في حدودها الموضوعية، وتكشف مستوى هشاشة الكيان الصهيوني الذي يعتاش على مشروع التوتر في «الشرق الأوسط» وتساهم في تهميش دوره ووجوده في المنطقة.

دون نضج مثل هذه الظروف الدولية والإقليمية، لن يتدفق مال الخليج ولا غيره كما يأمل البعض، ولن تكون القوى الدولية والإقليمية المهتمة بالشأن السوري معنية «بتحسين شامل للحياة»، بل قد يكفي بمفهومهم ومن موقعهم وضع البلاد المريضة على جهاز الإنعاش في ظرف المعقد الحالي لمنعها من الموت، بينما يسعى أصحاب مشروع الفوضى لمنعها من النهوض عبر تعطيل وظائفها الحيوية: تقطيع أوصالها، إبعاد وتهميش أبنائها، وتربية الطفيليين من أمراء الحرب وتغذيتهم ليبتلعوا مستقبلها.

دون تسوية سياسية تستنهض بقايا القوى الحية في البلاد وتحفز التسوية الإقليمية، فإننا لن نستطيع أن نبقي طويلاً على «منفسه التوازن الدولي»، وقد ننتقل من الموت السريري إلى واقع أشد إيلاماً قد يطعم سورية التي نعرفها لحركة التاريخ التي سبق أن طوت صفحات مضيئة كثيرة في مسيرة صراعه الصعب للامام.

أربعة أسرار سوداء عن الولايات المتحدة



المنطقية تستبدل بالقنابل الإيديولوجية حي الشعارات العاطفية والصيحات تكسب النقاش. وتختزل خيارات تكون مع أو ضد عبارة! دون نقاش دقيق.

فعلى سبيل المثال إذا لم تكن ضد قيود كورونا، لا يمكن أن تعتبر جمهورياً جيداً. ومن نافل القول، أن المسائل المعقدة مثل السياسة الخارجية تقلص أيضاً إلى سرديات طفولية. وعندما يفهم الأمريكيون أن الديمقراطية في بلادهم كذبة، سيكتشفون لأي حد كانت مضحكة سرديّة: «نشر الديمقراطية» التي أشعلت حروباً.

فمتى كانت آخر مرة بكت فيها النخب الأمريكية على الديمقراطية في الخليج؟ ولكن يكفي أن تقول لهم مرة واحدة هونغ كونغ ليبدووا بالنواح، ورغم ذلك من الصعب جداً بل المستحيل أن تجد في بي بي سي أو نيويورك تايمز مقال واحد يطالب بالديمقراطية في هونغ كونغ عندما كانت مستعمرة بريطانية.

وبينما تحارب الولايات المتحدة «الإرهابيين» إلا أنها تجري استثناءات انتقائية، كزعيم القاعدة في سورية الجولاني مرتدياً بدلة ومصوراً تلفزيونياً، وكذلك تقرر أمريكا فجأة أن تستثني جماعة الإيغور من قائمة الإرهاب، وهي التي قصفته منذ ثلاث سنوات. وعلى هذه الأسس تتحول روسيا إلى عدو، والصين إلى تهديد وجودي غزو الميديا الأمريكية.

إن هذه الآليات «المتطرفة الأمريكية» ضرورة للحكم وتضليل المجتمع الأمريكي، لأن حقيقة هامة ينبغي إخفاؤها، وهي أنه لا إعادة تأهيل واستقرار في الداخل الأمريكي، دون سلام في الخارج. لتستطيع الولايات المتحدة أن تعيد هيكلة اقتصادها ونظامها السياسي، وكلاهما في خطر وطريق مسدود.

■ *كريس كانثان- صحفي وكاتب أمريكي، عن مقال منشور في Nationofchange

إلى ONE CORP «ون كورب» أي شركة واحدة.

الإعلام السائد أيضاً يأتي تحت هذه الشبكة من الشركات. والميديا هي اليوم شركة اختزال تلخص وتكتب ما يُطلب منها بطريقة تزيد من أرباح الإعلانات.

الأكاذيب الدائرة والمعمّمة

أحد البرامج التلفزيونية الأمريكية الشهيرة: «Mad Men» الرجال المجانين، يكشف ثقافة التسويق. الجميع اليوم رجل مجنون: الصحفيون، المحللون، أعضاء اللوبيات، العلماء، الخبراء، والسياسيون. ويسود مفهوم: «ما يفهم هو الواقع»، حيث لا توجد حقيقة وكل ما هنالك هو آراء وتصور.

وكنيجة، المحللين الماليين والصحفيين احتفلوا ببقاعة عقارات الإسكان التي انتهت بكارثة في 2008، الخبراء كذبوا بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق، علماء Big Pharms تلاعبوا بالبيانات لبيع حبوب جديدة أغلى، وكذلك يخفي علماء التأثيرات طويلة المدة حول التعديل الوراثي، ويكذب الاقتصاديون حول جميع الإحصائيات: التضخم البطالة والديون واستدامة النظام بأكملة!

الجميع مندوب مبيعات، وجميعهم يعرفون ما يريد رؤوساهم وماذا يبيعون وكيف ينبغي نسج الحقائق.

«الجهادية الأمريكية»

بطبيعة الحال، في بيئة من المعلومات المضللة والتسويق، الإستراتيجية الأفضل للنصر هي الإثارة والحسبة. الحقائق مملّة وغير مقنعة. ومن هنا يمكن توصيف ما يسمى «الجهادية الأمريكية». ففي عالم عقلاني، سنناقش سياسات مثل الحد الأدنى للأجور، النظام الصحي، الضرائب، تكاليف المعيشة، قروض الطلاب، الدين وغيرها. سنناقشها كقضايا اقتصاد وحساب. ولكن، مثل هذه الطرائق

لدى الولايات المتحدة مشكلات هيكلية عميقة، توضحت بعنف في العقود الماضية، الأمريكيون غير راضين عن نظامهم السياسي والاقتصادي، وأي حديث عن إصلاحات لن يكفي للقضاء على الانحطاط السياسي الذي سيستمر في التسارع، وفيما يلي أربعة أسرار مظلمة يجب على الأمريكيين مواجهتها وحلها إذا أرادوا تحقيق تقدم جوهري.

■ كريس كانثان*

لا توجد ديمقراطية

الرئيس لينكون عرّف الديمقراطية على أنها: «من الشعب، عبره، وله»، وهذا بوضوح لا ينطبق على الولايات المتحدة، حيث الحكومة تصنع من السياسيين الأثرياء المدارين عبر لوبيات الشركات، ويصنعون سياسات للنخبة.

تستطيع أن تصوت بقدر ما تشاء، ولكن حتى السياسيون ذوو النوايا الجيدة لن يستطيعوا أن يدفعوا نحو تغييرات ذات معنى. وهذا بسبب ما أسماه فرانسيس فوكوياما «الفيوتقراطية» وهي قدرة الأغنياء والمتنفذين على وضع فيتو على كل ما لا يناسبهم. تستطيع أن ترى هذا واضحاً في انتخابات باين حيث: الضرائب على الشركات، إعفاء الطلاب من القروض، حد الأجر 15 دولاراً، الإنفاق على البنى التحتية وغيرها من الشعارات قد تم استبعادها أو تقليصها.

هناك دراسة صادرة عن برينستون رصدت 1700 سياسة عامة وانحيازها خلال ثلاثة عقود، وكانت خلاصتها: الأغنياء يفوزون والغالبية تخسر.

الأمريكيون ليس لديهم الحرية ليصوتوا لطرف ثالث، لأن الأوليغارشيا الأمريكية كسولة لدرجة أنها لا تستطيع أن تدير أكثر من ديمقراطية واحدة من الحزب الجمهوري والأخرى من الديمقراطي.

لا توجد سوق حرة!

في السوق الحرة كما يقولون، يفترض ألا يكون هناك استغلال لتدفق النقود، الحكومة

يجب ألا تموّل الشركات التي يفترض أن تكون مستقلة، ولا شيء من هذا صحيح في أمريكا.

البنك الفيدرالي يطبع تريليونات الدولارات من اللاشيء، ويضع أسعار الفائدة الأساسية للاقتصاد، ونحن عملياً في اقتصاد مخطط مركزياً حيث الأيدي المعلقة لا الخفية تحدد كل أعمدة السوق: طباعة المال، الهندسات المالية، التزوير في وول ستريت، والديون المتضخمة، قد حولت الرأسمالية ومقولة السوق الحر إلى مزحة.

فلننظر بمسألة بسيطة: إذا اقترضت الحكومة دولاراً واحداً من المفترض أن يرتفع الناتج بمقدار دولار واحد! على اعتبار أن الإنفاق الحكومي يفترض أن يكون جزءاً من الناتج. ولكن هذا لا يحصل أبداً في أمريكا العام الماضي مثلاً الحكومة اقترضت 3 تريليونات دولار بأكثر قروض بتاريخها واستمر الناتج بالانخفاض. خلال عقد مضى بين 2009-2019 كانت الزيادة التراكمية في الناتج 7 تريليونات دولار، بينما كان الدين الفيدرالي قد ازداد بمقدار 11 تريليون دولار. والاقتصاد الأمريكي كالثقب الأسود تختفي فيه النقود. تريليونات من الدولارات قد انتقلت للحسابات البنكية للأوليغارشيا، بينما الأمريكيون يدفعون ثمن الدين. مؤخراً مثلاً ملفات IRS جديدة أظهرت أن مليارديرة مثل جيف بيزوس، أيلون ماسك، وبلمبرغ عادة ما دفعوا نسبة 0.1% ضريبة دخل فيدرالية بين 2014-2018 مثلاً.

جميع الشركات المساهمة الكبرى الأمريكية مربوطة ببعضها البعض بغيمة من مجالس الإدارة وبسلسلة من المساهمين الكبار فيها جميعاً. وربما يصح أن تقلب أسماءها جميعاً

عندما يفهم
الأمريكيون أن
الديمقراطية في
بلادهم كذبة
سيكتشفون لاي
حد كانت مضحكة
سرديّة نشر
الديمقراطية التي
أشعلت حروباً

غرامشي: تنظيم الثقافة أم تركها لـ «العمل الخيري»؟



كتب غرامشي المقال التالي دون توقيع، ونُشر في صحيفة «إلى الأمام» (Avanti!) اليومية، لسان حال الحزب الاشتراكي الإيطالي، في 24 كانون الأول 1917. وعنوانه الأصلي «الخيرية، النية الحسنة، والتنظيم». و«الأكثر تواضعاً» الذي ينتقده غرامشي هنا هو ماريو غوارنييري (1886-1974)، أحد الأمراء الثلاثة لاتحاد عمال المعادن الإيطالي، والذين ساهموا بمقال في الصحيفة نفسها في 20 كانون الأول 1917 في معارضة منهم لمقترح كان غرامشي قد تقدّم به من أجل إنشاء جمعية ثقافية لتنظيم التربية الثقافية وفق الخط البروليتاري.

■ انطونيو غرامشي
ترجمة: قاسيون

تمهيد

ورد في المقال موضع الانتقاد، ما يلي: «كل من يرغب في أن يكون مثقفاً، سواء كان اشتراكياً أو عاملاً، لديه الفرصة بالفعل، على الرغم من عدم وجود أي جهاز للثقافة الشعبية. إذ إنه ووفقاً لأذواقه وميوله، يمكنه العثور على الكتب والصحف والمجلات. تساهم المشاركة في حركتنا بشكل كبير في تطوير ذكاء الفرد... إذا كان لدى الشخص المتطلبات اللازمة لتطوير ثقافته الخاصة، فليس ثمة سبب ليبقى جاهلاً. لكن يجب أن نتجنب الرغبة في جعل كل شخص مثقفاً، لأنه في كثير من الحالات يمكن أن تكون الثقافة الزائفة المليئة بالقليل من كل شيء أكثر ضرراً من الجهل البسيط».

نصّ مقال غرامشي

إنّ هذا الرد على المقال الموقع بعبارة «الأكثر تواضعاً» والذي يحمل عنوان «بين الثقافة والجهل» Tra la Cultura e l'ignoranza يُقصد به أن يكون توضيحاً عملياً لأحد الأهداف الرئيسية التي يجب أن تضعها لنفسها الجمعية الثقافية المقترحة.

إنّ «الأكثر تواضعاً» إنما هو المُنظّم. اعتقد أنه على هذا النحو يجب أن يكون لديه معايير واضحة ودقيقة حول التنظيم، أكثر من أي مناضل آخر في الحركة الاشتراكية: إذا كان صحيحاً أنّ مفهوم التنظيم أساسي في الفكر الاشتراكي، فمن الصحيح أيضاً أنّ المهنة، كنشاط محدد للمنظّم، تحمل معها قدراً أكبر من المسؤولية.

أقول هذا لأنّ «الأكثر تواضعاً» يكتب ويثير الاعتراضات كما قد يفعل أي شخص «غير منظم». بمعنى آخر، إنه يفشل في نقل المفاهيم التي توجه نشاطه المحدد إلى نشاط آخر. إنه لا يكلف نفسه عناء التفكير فيما إذا كانت اعتراضاته قد تنطبق على نشاطه. كما أنه لا يكلف نفسه عناء التفكير فيما إذا كان أولئك الذين ينتمون إلى اتّحاده النقابي، عندما يفكرون فيما كتبه، قد لا يعمّمونه فيقومون بحلّ المنظمة بدعوى أنّ الورشة كافية لخلق الروح البروليتارية - تماماً مثل اعتبار فرصة شراء الكتب والمراجعات كافية

للشخص الذي يريد أن يصبح «مثقفاً». لأن المجتمع الرأسمالي يولد الصراع الطبقي بشكل طبيعي، تماماً كما أنه يولد التفكير الطبقي بشكل طبيعي والصراع بين طريقتين في التفكير، نسقيّن من المثل.

ولكن بسبب نشاطه، فإنّ «الأكثر تواضعاً» هو المقتنع بأن ورشة العمل ليست كافية، وأنّ التضامن الطبقي «إذا كان له تأثير فعال وانتصار» يجب أن يكون منظماً ومنضبطاً وواضح الحدود. بعبارة أخرى، إنه المقتنع بأن الطبيعة، الضرورة، تكون كذلك فقط بقدر ما يتم تحويلها، من خلال الفكر، إلى وعي دقيق للغايات والوسائل. لذلك، فإنه يروج للحاجة إلى خلق أجهزة محدّدة للنضال الاقتصادي قادرة على التعبير عن هذه الضرورة، وتنقيتها من كل عرقلة عاطفية وفردية وتشكيل «بروليتاريين» بالمعنى الاشتراكي.

لماذا لا ننقل هذه المفاهيم إلى النشاط الثقافي؟ لأنّ «الأكثر تواضعاً» مثل كثيرين آخرين في هذا البلد الجميل، يفتقر إلى عادة التعميم والتوليف، وهو أمر ضروري إذا كان المرء يريد أشخاصاً كاملين وليس أشخاصاً يأخذون كلّ حالة على حدة، كأن يقولوا لك اليوم أراك وغداً لا أفعّل، ويتقلبون بين شيء اليوم وغيره غداً... وما إلى ذلك.

«الأكثر تواضعاً» لديه أيضاً مفهوم غير دقيق للثقافة. إنه يعتقد أنّ الثقافة تعني معرفة القليل من كل شيء، أي إنّها تعادل الجامعة الشعبية. أما أنا

فأعطي للثقافة هذا المعنى: ممارسة الفكر، واكتساب الأفكار العامة، وعادةً ربط الأسباب بالنتائج. بالنسبة لي، كل شخص مثقف بالفعل لأنّ الجميع يفكر، والجميع يربط بين الأسباب والنتائج. ولكنهم مثقفون تجريبياً، بدائياً، وليس عضوياً. لذلك هم يترددون أو يتفكّون أو يلينون أو يصبحون عنيفين وغير متسامحين ومشاكسين، حسب المناسبة والظروف. ولكي أكون أكثر وضوحاً: لدي فكرة سقراطية عن الثقافة، أعتقد أنها تعني التفكير جيداً، أيّاً كان ما يفكر فيه المرء، وبالتالي التصرف بشكل جيد، مهما كان ما يفعله المرء. وبما أنني أعرف أنّ الثقافة هي أيضاً مفهوم أساسي للاشتراكية، لأنها تدمج وتجعل المفهوم الغامض لحرية الفكر ملموساً، أود أنّ يتم تنشيطها من خلال المفهوم الآخر، وهو مفهوم التنظيم. دعونا ننظّم الثقافة بالطريقة نفسها التي نسعى بها إلى تنظيم أي نشاط عملي. من ناحية «العمل الخيري» قرّرت البرجوازية أنّ تقدّم للبروليتاريا الجامعات الشعبية. أما نحن، فإننا وكأقترح مضاد لـ «العمل الخيري»، دعونا نقدّم التضامن والتنظيم. دعونا نطوي الوسائل للنوايا الحسنة، والتي من دونها ستبقى هذه النوايا غقيمة وعارية على الدوام. ليست المحاضرة هي التي يجب أن تهمّنّا، بل العمل التفصيلي لمناقشة المشكلات والتحقيق فيها، وهو العمل الذي يشارك فيه الجميع، والذي يساهم فيه الجميع، والذي يكون فيه كل فرد أستاذاً وتلميذاً.

بطبيعة الحال، لكي يكون الأمر تنظيمياً لا تشويشاً، يجب أن يُفسّر حاجة ما. هل هذه الحاجة واسعة الانتشار أم هي حاجة لقلّة؟ يمكن للقلّة أن تبدأ القول: «لا شيء أكثر فعالية من الناحية التربوية من مثال نشط لكشف الاحتياجات للآخرين، لجعلها محسوسة بشكل حاد». يمكن للمرء الاستغناء عن «البوفيه» لليلة وغداً يمكن الاستغناء عنه للكثيرين. الثقافة التي تفهم بالمعنى الإنساني هي بحد ذاتها فرح ورضا جوهري. النوادي والجماعات لا تكفي. لديهم احتياجات عملية وهم أنفسهم محاصرون في دوامة الأحداث الجارية. ثم هنالك سبب آخر، إذ بالإضافة إلى عدم القدرة على التعميم، يعاني العديد من الإيطاليين من نقص آخر، والذي يرجع تاريخياً إلى عدم وجود أي تقليد للحياة الديمقراطية في بلدنا: فهم غير قادرين على القيام بأنشطة مختلفة في مكان واحد. الغالبية هم أشخاص يمارسون نشاطاً واحداً فقط. سيعمل الفصل الخارجي للمؤسسات على تطوير الكليات الفردية بشكل أفضل، من أجل توليف أوسع وأكثر كمالاً. ولن نعاني نقصاً بالمسائل التي ينبغي مناقشتها، وذلك لأسباب ليس أقلها أنّ المسائل يجب ألا تكون لها أهمية كبيرة في ذاتها ولأجل ذاتها، بقدر ما يجب أن تولى الأهمية للطريقة التي تتم بها معالجة المسائل. لكن يمكن التعامل مع هذا في وقت لاحق، إذا وجد الاقتراح صدى حقيقياً بين الرفاق أو إذا كانت الضرورة المعلنة للجمعية [الثقافية] ليست مجرد تفكير رغبني لشخص ما.



دعونا ننظّم
الثقافة...
وكأقترح
مضاد لـ «العمل
الخيري» دعونا
نقدّم التضامن
والتنظيم.

السورية للتجارة... إلى متى التمديد والتأخير؟



يكاد ينسى المواطن كم مضى من الوقت على بدء دورة توزيع مخصصات المواد التموينية الحالية والتي مازالت تدور ضمن حلقة مغلقة منذ عدة أشهر، فالتمديد الأخير تجاوز الأسبوع ليتم التمديد مرة أخرى دون ذكر مدة زمنية ولا أحد يعلم متى ينتهي ذلك المسلسل متوالي الأجزاء، وهل سيكون هناك تمديد آخر؟!

ناديت عيد

وهذا بالحقيقة قضمٌ من دعم المواد التموينية لدورة التوزيع التالية التي يفترض أن تبدأ من شهرين تقريباً، والتي لم يعلن عنها حتى الآن أصلاً، وبالنتيجة التأخير الزمني المكرر بمحصلة الأمر هو تخفيض دعم ولكن تحت ذرائع وحجج لا منطقية، وعندما نقول مواد تموينية، يجدر الإشارة أنها سكر ورز لا أكثر حتى لا يضرب المواطن بحجر كبير، طبعاً مع الإشارة أنه يوجد بعض المواطنين فاتهم جزء من المخصصات، أما الشاي والزيت فلم يتوفروا أيضاً، فلو كان ضمن عملية التوزيع «شاي وزيت» مدعوم، كم ستتأخر العملية؟! من الواضح للعيان أن تأخير ليس سببه الحرص على استكمال عملية التوزيع كما يجري ضخها عبر الوسائل الرسمية المحلية، بل بات معروفاً أن هناك فشلاً بتأمين المواد التموينية من سكر ورز، والتي عادة تعمل تلك المؤسسة على توفيره «مشكورة الجهود» بعد فشلها بتأمين الشاي والزيت التي باتت تعتبرها رفاهية لا داعي أن تدلل بها المواطن، فالرفاهية ورفع الدعم، وصل حد السماء، وما يبقا العين هناك مبالغ مالية تمنح من الحكومة للسورية للتجارة لتغطية التكاليف، ومع كل هذا فالنتائج سلبية على أرض الواقع ومنعكسة على مستوى خدمة المواطن وتلبية حاجاته، كما وافق المجلس بتاريخ 8 حزيران على منح سلفة للمؤسسة السورية للتجارة بقيمة 35 مليار ليرة سورية لتأمين مادتي السكر والرز لتوزيعها وفق البطاقة الإلكترونية، وهذا يعني أن الدورة التالية ربما ستتأخر حتى تأمين

وفق تصريح مدير المؤسسة السورية للتجارة «أحمد نجم»، يستمر توزيع مخصصات السكر والرز عن دورة التوزيع الخاصة بالأشهر «شباط- آذار- نيسان» بموجب البطاقة الذكية، مؤكداً أنه لم يبدأ التسجيل على مخصصات دورة التوزيع التي تليها، دون ذكر المدة الزمنية لبدء التسجيل، وذكر نجم أنه لا تزال عملية التوزيع مستمرة لتسليم المخصصات، وفي المناطق التي يكون فيها التوزيع قليلاً وفق الإحصاءات، يمكن استلام المخصصات من دون رسالة وفق نظام الماستر.

وصرح معاون المدير العام للسورية للتجارة «إلياس ماشطة» بتاريخ 9 حزيران: «حتى الآن لم يتم تحديد وقت لتوقف توزيع المواد المقننة بعد تمديدها، وتم تمديد التوزيع ليصل إلى أكبر شريحة من المواطنين، ويتم توزيع الرز والسكر فقط وفي رده على ما يتم تداوله بين المواطنين أن من يقوم بإلغاء طلب الرز يمكنه استلام السكر، أجاب أنه يكون هناك تأخر في وصول المادة للمنفذ المسجل فيه المواطن». طبعاً لا شيء جديداً على المواطن، فالمشكلة قائمة منذ عدة أشهر والتصريحات لا تقدم حلولاً، سوى التأخير والتأخير المتكرر.

التمديد بالمحصلة يعني «رفع دعم وفشل ذريع»

التمديد المتكرر، يعني تأخر الدورة التي تليها،

الأسرة مهما بلغ عدد أفرادها 4 كيلو سكر و3 كيلو رز وكيلو شاي!، ضمن هذا القرار أصلاً الكمية المدعومة لا تسد حاجة الأسرة من الجمل أذنه، وخاصة إذا كانت العائلة ذات عدد كبير، واليوم مع كل هذا التأخير فالمواطن يلجأ إلى شراء كميات إضافية أكثر وبأسعار مرتفعة، ويتحمل أعباء إضافية، تضاف إلى جملة الأعباء، كونها ليست هذه النتيجة الوحيدة التي تعاكس لقمة عيش المواطن، بل باتت هناك جملة من المنغصات المدروسة لزيادة أرصدة وأرباح الحيتان الممتنذين، مقابل إفقار المواطنين المعمدين.

الكمية التي من المؤكد أنها ليست متوفرة حالياً، وانتظر أيها المواطن فالصبر مفتاح الفرج.

النتائج سلبية على المواطن مع أو بدون التأخير

عند بدء توزيع المواد التموينية المدعومة وفق البطاقة الذكية في صالات السورية للتجارة والتي كانت مطلع شهر شباط للعام 2020، تم تحديد الكمية على أن تكون كيلو سكر وكيلو رز لكل شخص بالإضافة إلى 200 غرام من الشاي، على ألا تزيد مخصصات

مع كل التأخير يلجأ المواطن إلى شراء كميات إضافية أكثر وبأسعار مرتفعة ويتحمل أعباء إضافية تضاف إلى جملة الأعباء

كارل ماركس يزور دمشق 2021

حنا دياب

في حزيران 2021 قرر

كارل ماركس أن يزور

مدينة دمشق ليضمن

على أهلها وليتأكد

من إشاعة «هل هناك

نصابون يتحكمون بغذاء

الشعب السوري؟» أم أن

السوريين يتناولون غذاءً

كاملاً صحياً جيداً... إلخ.

لماذا يزور ماركس مدينة دمشق؟

تفاجأ كارل ماركس اليوم بأن ما كتبه في رأس المال المجلد الأول- الجزء الأول- الفصل الثامن- الصفحات 357- 358، قبل حوالي 150 عاماً ينطبق تماماً على واقع الحال في مدينة دمشق اليوم. استشهد ماركس بالدراسات التي تتحدث عن حالات الغش في المواد الغذائية داخل الأسواق البريطانية والفرنسية، ونقل عن الكيماوي الفرنسي شيفالييه عن مختلف أساليب الغش بالنسبة للكثير من المنتجات الغذائية الضرورية للإنسان. وهكذا، عدد حوالي 600 طريقة للغش، ومنها: ستة أساليب لغش السكر وتسعة لغش زيت الزيتون وعشرة للزبدة، اثنا عشر للملح وتسعة عشر للحليب، وعشرون للخبز، وأربع وعشرون للطحين، وثمانية وعشرون للشوكولا، واثنان وثلاثون للبن، وثلاثون للخمر، وكتب معلقاً بأحد الهوامش: «وحتى الرب الرحيم لم يتمكن من تجنب هذه القسمة».

الغش من أوروبا إلى سورية

وكان هول المفاجأة، أن الرأسماليين السوريين قد تعلموا طرق الغش من الرأسماليين الإنجليز والفرنسيين «أساليب الغش في القرن التاسع عشر» لذلك قرر أن يزور مدينة دمشق بعد أن

سمع العديد من الإشاعات «المغرضة» التي تقول: إن الرأسماليين السوريين يبيعون للشعب السوري غذاءً مغشوشاً، فهل هذا صحيح؟

التقى ماركس مع أبي أحمد الذي حدثه عن «خناقاته» مع أم أحمد بسبب زيت الزيتون المغشوش والمخلوط بأشياء أخرى وزار أبا اصطيف الذي حدثه عن معاناته مع الجبنة الغريبة «الناشفة» واللبن الذي تشبه كل شيء إلا اللبنة والخبز غير المخبوز جيداً والشاي منتهي الصلاحية.

أما أم صياح، فحدثته بأسى عن السمن المغشوش والزبدة المزيفة والمزيتون غريبة الطعم والرائحة والشكل، واللبن المخلوط بالماء والفلافل المطحون مع الخبز اليابس والتوابل المخلوطة مع الخبز «المعفن» والغذاء السيء عموماً.

فقصة أبي أحمد وأبي اصطيف وأم صياح هي قصة عدد كبير من الناس الواقعيين بمستنقع غش الغذاء! المجلد الجديد

بناءً على ما شاهدته ماركس من غش للمواد الغذائية في مدينة دمشق قرر تأليف مجلد جديد لكتابه رأس المال، ليتحدث فيه عن الطرق التي يبدعها الرأسماليون السوريون «تعلموا من الأوروبيين» للنيل من غذاء السوريين البسطاء في حزيران 2021. فانتظروا صدور المجلد الجديد بحرارة أيها القراء السوريون.



كيف تستعيد الأوطان عقولها المهاجرة؟ «نجاح الصين نموذجاً»



ذات المستوى العالمي في جامعة شنغهاي جياو تونغ، في تشرين الثاني 2020 أثناء الإطلاق الإلكتروني لكتاب «الصين وأوروبا على طريق الحرير الجديد»: «إنه وقت صعب للغاية بالنسبة للتعاون العالمي... وسيكون للتوترات الجيوسياسية تأثير على المدى المتوسط والطويل».

ومن نتائج التوتر في مسار التعاون بين الولايات المتحدة والصين أن معاهد الصحة الوطنية الأمريكية وفي سياق «التحقيقات» التي أجرتها حول «الدعم المالي الأجنبي غير المعلن» تسببت بفصل أو استقالة عشرات الباحثين من الجامعات الأمريكية عام 2020، ومعظمهم من الصين. وتسعى بريطانيا واليابان وأستراليا أيضاً إلى تعزيز «الحماية الأمنية» في علاقاتها البحثية الدولية.

ويتوقع ليو حدوث انزياح مستمر في وجهة العلاقات التعاونية الصينية من الولايات المتحدة باتجاه أوروبا. لكن ماريك فان دير ويندي، خبيرة الجوكمة في جامعة أوترخت في هولندا، تقول: إن عقوبات الاتحاد الأوروبي والصين الأخيرة على الزيارات التي يشارك فيها بعض المسؤولين والأكاديميين هي تطورٌ مثيرٌ للقلق. وتقول: «إن تحدياتنا الرئيسية تتطلب تعاوناً عالمياً... يجب على الدول أن تدرك أنها بمجرد أن تقطع تعاون الباحثين، فإنها تطلق النار على أقدامها هي بالذات، بغض النظر عن حجمها».

«الحزام والطريق» يدفع العلم قدماً

دفع خط عمل التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لمبادرة الحزام والطريق، التي أعلنها الرئيس شي جين بينغ في عام 2017، إلى مزيد من التعاون مع الدول الأعضاء في مجالات تشمل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو والحوسبة الكمومية. وتهدف إلى تدريب 5000 عالم ومهندس ومدير أجنبي، وإقامة مبادرات مثل المختبرات المشتركة وحدائق العلوم ونقل التكنولوجيا. ودخل ما لا يقل عن 10000 طالب سنوياً إلى الصين عبر المنح المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق.

الاهتمام بالجانب النوعي

ووجدت الدراسة أيضاً أنه بالنسبة للنشر في أهم المجالات المرموقة «الطبيعة» و«العلوم» و«الخلية» و«وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم» فإن معدل النشر «عدد الأبحاث المنشورة في واحدة الزمن» للباحثين الصينيين الذي عادوا، هو أقل بنحو النصف مقارنة مع نظرائهم الصينيين الذين بقوا في الخارج. ولكن لي يعزو هذا جزئياً إلى أن نظام النشر الصيني يعتني بالتنوع وجودة الإنتاج، حيث إن الباحثين لو ركزوا بالمقابل على كمية الإنتاج فقط، فإن ذلك قد يؤدي إلى عدم كفاية الوقت أو الموارد لإجراء تلك الأنواع من التجارب التفصيلية المطولة التي يمكن أن تؤدي إلى نشر ناجح.

الاهتمام بالحوافز الأكاديمية

تبذل الصين جهوداً منسقة لجذب المواهب العلمية. على الرغم من أن الأستاذ الجامعي العادي يكسب أقل من 50 ألف دولار أمريكي سنوياً، إلا أن الجامعات الصينية تقدم حوافز مثل: بدل السكن ومساعدة رعاية الأطفال، مما يجعل المناصب في المؤسسات الأكاديمية الصينية مطلوبة ومرغوبة للغاية، كما يقول لي.

تأثير التوتر الجيوسياسي

ثمة مشكلات تواجه الدور القيم الذي لعبه العلماء في بناء التعاون الدولي. إذ يتجنب العلماء في الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا حالياً إقامة شراكات مع نظرائهم الصينيين خوفاً من التورط في التوترات الجيوسياسية، فضلاً عن اللوائح الجديدة المرفقة التي تفرضها الولايات المتحدة وأستراليا بشأن الكشف عن العلاقات البحثية الأجنبية.

وأظهرت العلاقة التعاونية بين الولايات المتحدة والصين عام 2020 نمواً صافياً وفق مؤشر مجلة الطبيعة Nature. بعد أن كان النمو الوسطي السنوي لها يمثل أقوى علاقات الصين في هذا المجال، بأكثر من 10% سنوياً، بين 2015 و2019. وقال نيان كاي ليو، مدير مركز الجامعات

تمتعت الصين بتدفق صافٍ للمواهب العلمية منذ العام 2014، على عكس اتجاه العقود الأربعة السابقة (التي شهدت عدداً من الباحثين المغادرين أكبر من عدد الواصلين) وفقاً لتحليل أدرجته مجلة الطبيعة البريطانية، وشمل نصف مليون باحث في 100 مؤسسة رائدة. ووجد البحث الذي أجرته مؤسسة League of Scholars «وهي شركة بيانات أكاديمية وتوظيف في استراليا» أن أكثر من 10% من الأكاديميين في الجامعات الصينية، واعتباراً من آذار 2021، وصلوا من الخارج في السنوات الثلاث الماضية، وهي نسبة قريبة من ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي البالغ 3.7% والكثير منهم صينيون - وفقاً لمقال نشرته مجلة الطبيعة Nature «في 26 أيار 2021» والذي ننشر أدناه ترجمة لأهم ما ورد فيه.

■ مجلة الطبيعة «بتصرف» تصريح: د. أسامة دليقان

ووفق قاعدة بيانات Scopus الخاصة بمؤسسة Elsevier تفوقت الصين على الولايات المتحدة في ناتج البحث العلمي عام 2016. وفي عدة مجالات، بما فيها التكنولوجيا النانوية والحيوية والكيمياء، تمتلك الصين أكثر من 20% من المؤسسات على قائمة أفضل 50 مؤسسة في التصنيف الأكاديمي للموضوعات الأكاديمية للجامعات العلمية. وتقول فان دير ويندي: «لقد انتقلت الصين بسرعة كبيرة إلى قوة تكنولوجية وعلمية قوية جداً».

وفي مؤشر مجلة الطبيعة، تمتلك الصين أعلى حصة في علم الكيمياء، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في العلوم الفيزيائية وعلوم الحياة وعلوم الأرض والبيئة. وكان متوسط الزيادة السنوية في الحصة المعدلة البالغة 13.1% هو الأكبر بين جميع الدول العلمية الرائدة من عام 2016 إلى عام 2019، ولكنه تباطأ بشكل كبير في عام 2020 إلى 1.1%. لكن قد يكون الدفع الحكومي الصيني لصالح النشر في المجالات الصينية أحد العوامل المساهمة في النمو الصفري لمنشورات الصين التعاونية مع الولايات المتحدة عام 2020.

العلماء العائدون يعززون من إنتاج البلاد البحثي. ففي المتوسط، تضاعف معدل منشوراتهم الإجمالية تقريباً عند عودتهم، وذلك وفقاً لدراسة أجريت عام 2020 «جاو وزملاؤه». ويقول المؤلف المشارك جيانغ لي «عالم القياس العلمي في جامعة نانجينغ الصينية»: «إن المنافسة في الجامعات الصينية تجعل العائدين يعملون بجد لنشر الأبحاث».

العلم الصيني يتطور، ويبدو أن التوترات مع الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع الجائحة الحالية، ستؤدي إلى تسريع الدفع نحو الاكتفاء الذاتي البحثي للصين وإعادة مواهبها إلى وطنهم. تقول ماريك فان دير ويندي، أستاذة التعليم العالي في جامعة أوترخت في هولندا، إن الزيادة في عدد الطلاب والباحثين العائدين إلى الصين من الغرب تسارعت بشكل كبير في عام 2020.

وتتوقع فان دير ويندي، التي شاركت في تحرير كتاب عن إستراتيجية عولمة التعليم العالي في الصين «الصين وأوروبا على طريق الحرير الجديد: ربط الجامعات عبر أوراسيا»، مطبعة جامعة أكسفورد، 2020: «إن استعادة الصين لمزيد من علمائها سيسمح لها بالاستفادة من الاستثمارات المستمرة والمنهجية في التعليم العالي والبحث، ولا سيما أن الصين بلد يخرج من العواقب الاقتصادية للوباء بشكل أسرع بكثير من أوروبا».

مؤشرات التفوق الصيني

مجموع الباحثين الصينيين هو نحو 1.12 مليون باحث بدوام كامل، وهو رقم قريب من نظيره لدى بريطانيا ما بعد بريكست «1.13 مليون»، ويتجاوز نظيره في الولايات المتحدة «1.10 مليون»، وذلك وفقاً لأرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020.

الإمارات «تسدد الرسوم» لواشنطن مرتين!



يكثُر الحديث مؤخراً عن أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، غير راضية عن مستوى العلاقات الثنائية بين الإمارات العربية المتحدة والصين، ومن المنير للانتباه هو استخدام واشنطن لصفقة طائرات F-35 التي كانت بمثابة جائزة قدمها الرئيس السابق دونالد ترامب في مقابل تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والإمارات.

■ عتاب منصور

في تقرير لصحيفة بلومبرغ الأمريكية - وهو ليس الوحيد في هذا الخصوص - يتحدث عن ضغوط تمارس على الإمارات حول علاقتها مع الصين، ويجري الحديث في تقرير بلومبرغ، عن أن واشنطن غير راضية عن استخدام الإمارات لمعدات الجيل الخامس من شركة هواوي الصينية، وهذا ما وضع صفقة المقاتلات الأمريكية على المحك.

التنازلات المجانية

انطلقت «حفلة اتفاقات التطبيع» مع الكيان الصهيوني، من الإمارات والتي كانت أول من وقعت على هذه الاتفاقيات المشيئة، وكما بات معلناً فقد تلقت كل الدول التي وافقت على التطبيع «هدية» بسيطة، مقابل دعمها للمشروع الغربي الصهيوني الهادف إلى إدامة الغرض في المنطقة. وكانت هدية الإمارات هي صفقة للمقاتلات الأمريكية المتطورة F-35 والتي قدرت قيمتها بـ 23 مليار دولار أمريكي، والتي من المفترض أن يجري تسليمها في 2026 أو 2027 لكن واشنطن تراجعت عن كلامها كما كان متوقعاً، فبعد أن كان المطلوب من الإمارات هو التوقيع على هذه المعاهدة لتحصل على الهدية المنتظرة، باتت قائمة الشروط تتوسع أكثر، والإمارات والتي راهنت أنها قادرة على القفز فوق التوازنات الدولية وجدت نفسها في مأزق حقيقي، فهي إما أن تلتزم بشروط

واشنطن لمستوى العلاقات المسموحة مع الصين على المستوى التجاري والعسكري، وإما أن تخسر «هديتها» وبالتالي تجد نفسها بمأزق أمام الرأي العام بعد أن قدمت خدمة مجانية للكيان الصهيوني، ولعبت دوراً قذراً وهي تقامر بقضايا الأمن الإقليمي على حسابها الشخصي وعلى حساب شعبها وشعوب المنطقة.

هل كانت مفاجأة حقاً؟

بدأت إشارات الاستفهام تظهر منذ الإعلان عن قبول واشنطن لبيع هذه الطائرات للإمارات، فأول الممتعضين كان الكيان الصهيوني نفسه، والذي وعلى الرغم من تقديم الإمارات فروض الطاعة، إلا أنه لا يرى ضرورة لامتلاكها سلاحاً متطوراً قد يساعدها على تغيير بعض مفاصل التوازن الإقليمي. لكن الخطر الأكبر على هذه الصفقة وقبل كل شيء، هو كون واشنطن طرفاً فيها،

**وجدت نفسها
بمأزق أمام الرأي
العام بعد أن قدمت
خدمة مجانية
للكيان الصهيوني
ولعبت دوراً قذراً
وهي تقامر بقضايا
الأمن الإقليمي
على حسابها
الشخصي وحساب
شعبها وشعوب
المنطقة**

هذه الأثناء مسؤولون إماراتيون مع نظرائهم الأمريكيين لنقاش البدائل التي يستعد «النادي الغربي» تقديمها بدلاً عن منتجات الشركة الصينية الرائدة «هواوي». بناء العلاقات الخارجية للدول لا يقاس بالمصالح الاقتصادية الضيقة، بل إن الهدف الأول والأخير للسياسات الخارجية هي خدمة مصالح بلدانها والعمل على التوفيق بين مصالحها ومصالح القوى التي تتقاطع أفعالكها، لكن معظم دول المنطقة تظن مخطئة أنها تملك طرف المناورة وتظن أنها قادرة على القفز فوق الألغام ولا تضع في عين الاعتبار حجم الضرر الذي يلحقه هذا النمط من السياسات بمصالحهم. فالإمارات وغيرها من دول الإقليم التي جرى بناء مؤسساتها لتخدم مصالح الخارج على حساب مصالح شعوبها، تغرق أكثر فأكثر في مستنقع قد لا تستطيع الخروج منه إلا بفاتورة كبيرة كانت قادرة على تجنبها.

فبات واضحاً أن الأخيرة لم تعد تملك في جعبتها الكثير لتقدمه وتريد بمقابل «الفتات الذي ترميه» قائمة لا تنتهي من التنازلات، والجدير بالذكر أن ابتزاز واشنطن للإمارات ليس قراراً اتخذته الإدارة الحالية، بل إن تقرير بلومبرغ ذاته يعترف بأن الخلاف الإماراتي - الأمريكي حول العلاقات مع الصين بدأ من عهد إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، أي: إن تهديدات واشنطن الجديدة تأتي ضمن تطور طبيعي كانت الإمارات على علم مسبق به، وهي وعلى الرغم من وضوح سلوك واشنطن مضت في تقديم التنازلات، وهذا ما يضعها اليوم في موقف يشابه الأزمة العاصفة في العلاقات بين واشنطن وتركيا التي اختارت شراء منظومات الدفاع الروسية S-400 مما حرّمها من مقاتلات F-35، لكن الإمارات وعلى عكس أنقرة لم تستطع التمسك بحقها في صياغة علاقاتها الخارجية ترى فيها مصالحها الوطنية، بل يجلس في

موسكو تتحدث عن آمالها وواشنطن تخشى مؤتمراً مشتركاً



تصريحات بوتين الأخيرة تشير إلى أن توافقات يمكن أن تجري بعد أن كانت كل التصريحات الروسية السابقة تؤكد أن لا نتائج سحرية للقاء المرتقب.

ويعكس أيضاً أن واشنطن ليست مرتاحة لنتائج هذا اللقاء حتى قبل أن يعقد. مما يدفعها إلى وضع شروط مسبقة لكيفية الإعلان عن نتائج اللقاء.

المرتقب، تنصب وسائل الإعلام الأمريكية على مناقشة ما إذا كان المؤتمر الصحفي للرئيسين سيجري بشكل مشترك أم منفصل مثلما أعلن البيت الأبيض عن رغبة واشنطن بذلك.

وجاء في صحيفة «نيويورك تايمز» بأن إدارة بايدن ترفض عقد مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الروسي بوتين بالاستفادة من القمة السابقة مع ترامب، وجاء فيها أن «مسؤولين في إدارة بايدن قالوا: إنهم يتذكرون ما بدا أنه كان تغلباً لبوتين على ترامب في هلسنكي» عام 2018. في الحقيقة من غير المهم سياسياً أكان المؤتمر مشتركاً أم منفصلاً، المهم هو نتائج هذا اللقاء بالمعنى الملموس، فتخوف واشنطن من عقد مؤتمر مشترك يعكس نزعة نحو التحكم بكيفية تظهير نتائجه بالمعنى الإعلامي، فالمؤتمر المنفصل يعطي بايدن الفرصة لإعادة ترتيب جدول الأعمال ومخرجاته أمام وسائل الإعلام كما يرغب،

■ تاهر رافع

وقال بيسكوف بأن القمة المرتقبة تعتبر «فرصة جيدة» للحديث عما يثير القلق لدى الجانبين مشيراً بأن ما قد يجري التطرق إليه هي مسائل محاربة الإرهاب والتغير المناخي والتعاون الاقتصادي والتعاون بشأن اللقاحات ومحاربة وباء فيروس كورونا والجرائم السيبرانية. بينما قال بوتين بأنه يتوقع «استئناف الاتصالات والعلاقات الشخصية وإطلاق حوار مباشر، وإنشاء آليات فعالة للتعامل في الاتجاهات ذات الاهتمام المشترك» وأن القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي قد يجري نقاشها تشمل الاستقرار الإستراتيجي، والنزاعات الإقليمية، لاسيما في سورية وليبيا، وحماية البيئة، إضافة إلى الجوانب والعلاقات الاقتصادية. وفي الوقت الذي يتحدث فيه الجانب الروسي عن آماله وتطلعاته من القمة

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والناطق الصحفي باسم الكرملين ديمتري بيسكوف بتصريحات منفصلة: إن السبب الرئيسي للقاء الرئيسين الروسي والأمريكي في السادس عشر من الشهر الجاري هو الحالة السيئة والمتدهورة للعلاقات بين البلدين ولمنع وقوع مزيد من التدهور للحوار فيما بينهما.

الانتخابات الرئاسية في بيرو.. يسار در



تشهد الانتخابات الرئاسية في بيرو بأمريكا اللاتينية استقطاباً شعبياً شديداً وغير مسبوق حول المرشحين لرئاسة البلاد، وهما اليساري بيدرو كاليستو عن حزب «بيرو الحرة» الماركسي-اللينيني كما يعرف عن نفسه، واليمينية كيكو فوجيموري ابنة الرئيس السابق ألبرتو فوجيموري المسجون بنهم فساد وجرائم ضد الإنسانية لمدة 25 عاماً.

■ ملاذ سعد

تشير البيانات الأخيرة إلى أن كاستيلو حصل على 50,2% بمقابل 49,7% لفوجيموري بفارق 60 ألف صوت فقط بعد فرز 99,7% من الأصوات، وقد اعتبر العديد بأن هذه النتيجة تؤكد فوز كاستيلو وقد بدأت بعض القوى السياسية والدول بتهنئته على ذلك ومنها بوليفيا والأرجنتين.

إلا أن كاستيلو لم يعلن نفسه فائزاً بعد، وسط تجاذبات حادة مع منافسته كيكو، حيث زعمت الأخيرة بوجود احتيال في عملية الانتخابات داعية إلى التحقق من 200 ألف صوت وإعادة فرز 300 آخرين، وسط تأكيد اللجنة المشرفة والمراقبين الدوليين على نزاهة الانتخابات الجارية.

وقد أدت هذه المزاعم إلى دفع الاستقطاب أكثر، حيث بدأت التهديدات بالنزول وتحشيد البيروفيين في الشوارع إذا ما تم الإخلال بنتائج الانتخابات حتى الآن، وسط تحشيد من اليمين يجري بالفعل في شوارع العاصمة ليما مناهضين للطروحات الاشتراكية والشيوعية واليسارية عموماً.

ودعا كاستيلو في برنامجه الانتخابي مع ترشحه إلى صياغة دستور بلاد جديد عوضاً عن المعمول به منذ عام 1993 بفترة الديكتاتورية برئاسة فوجيموري الأب، وتعد بتأييد شركات التعدين الكبرى بحال رفضت مبدأ إعادة التفاوض على العقود المحابية لمصلحة أرباح المالكين بطريقة مجففة وغيرها من الإجراءات ذات الطابع

اليساري، رافعاً لحملة شعار الحزب نفسه «لا فقر في بلد غني».

بينما تدافع فوجيموري عن النظام القائم بدءاً من دستور البلاد، مطلقة الوعود التقليدية والمكررة ذاتها بتوفير فرص العمل وإنعاش الاقتصاد الراكد وغيره إلا أنها هي نفسها تحظى بحصتها من تهمة الفساد وغسيل الأموال وقد سجنّت لمدة 18 شهراً في 2019، ويجري تداول أنباء عن قرب موعد استدعائها للمحاكمة مجدداً إلا أن

جهة، وبمحاولة شيطنة منافسها اليساري وتشويهه من جهة أخرى بالشكلين الرسمي وغير الرسمي، فضلاً عن بنية النظام القائم الليبرالي بكل جذوره، أي: ومن غير الحاجة إلى الكثير من الاجتهاد، فإن الفارق الحقيقي للنسب، لولا هذين العاملين فقط على أقل تقدير، لكان أعلى بكثير لمصلحة كاليستو نفسه، وما يهم أكثر من ذلك هو أن هذا الفارق الحقيقي يجد تعبيره على الأرض مباشرة: بين شعبٍ منهوب وقلة ناهبة.

الانتخابات الجارية تتسبب في تأجيل ذلك، وبحال- في السيناريو الأقل حظاً- تمكنت من تحقيق إعادة فرز الأصوات وربحت الانتخابات سيجري تأجيل المحاكمة طوال فترة رئاستها.

ما يجري تناسيه، خلف التقارب الشديد بالنتائج الجارية حتى الآن، هو أن فوجيموري تعتبر من العوائل الأكثر ثراءً، ويقتل خلفها جميع رساميل البلاد وداعميهم الغربيين بحملتها الانتخابية من

أوكرانيا تنشد الحرب

تمضي أوكرانيا بقيادة حكومة رئيسها زيلينسكي والولايات المتحدة الأمريكية من خلفه بالمضي في استفزاز موسكو بأقصى الدرجات، رغم تباين مصالح كلٍّ من زيلينسكي وأمريكا، ليهدد الرئيس الروسي فلاديمير بخوض الحرب مستخدماً عبارة شبيهة قالتها الولايات المتحدة قبل عقود تجاه الصواريخ الكوبية.

■ حمزة طحان

اعتبر الرئيس الروسي أن الحديث عن انضمام أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي ليس «كلاماً فارغاً» وذلك خلال لقاء جرى يوم الأربعاء مع قناة «روسيا 24»، وقال بأنه لا توجد أية ضمانات لعدم حدوث ذلك، معتبراً أن اقتراب البنية التحتية للناو من حدود روسيا هو «أمر بالغ الأهمية»، وقال: إنه بحال جرى وانضمت أوكرانيا إلى الحلف فإن الوقت اللازم لوصول الصواريخ منها إلى موسكو سيتقلص إلى ما

بين 7 و 10 دقائق «هل يعتبر ذلك خطأ أحمر بالنسبة لنا؟» مذكراً العالم بما جرى في أزمة الصواريخ الكوبية وما قامت بفعله الولايات المتحدة الأمريكية من تصعيد عسكري حينما كانت الصواريخ ستصل أراضيها خلال 15 دقيقة معتبراً ذلك خطأ أحمر... وقد أعرب زيلينسكي مراراً برغبة بلاده في الانضمام لحلف الناتو، والذي أوجد مؤخراً قبولاً أمريكياً صريحاً ما أدى إلى الرد من بوتين، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في جلسة استماع أمام اللجنة الدولية لمجلس الشيوخ الأمريكي «وفقاً لتقديرنا، تمتلك أوكرانيا كل الأدوات اللازمة للتحرك في هذا الاتجاه... نحو الاستعداد للعضوية المستقبلية» مؤكداً أن «الولايات المتحدة تدعم عضوية أوكرانيا في الناتو».

وتحاول كييف استفزاز موسكو- بدفع أمريكي- بمختلف المجالات،



استقراره بدعم غربي وأمريكي، معادياً بذلك الشعب الأوكراني نفسه قبل الروسي أساساً، إلا أن مصلحة الولايات المتحدة تختلف عن ذلك بمحاولتها جر روسيا إلى حرب طاحنة مع أوكرانيا بالحد الأعلى لاستنزافها وإنهائها والاستفادة من ذلك لمصلحتها هي دون أن يكون لها دور عسكري مباشراً، وهو ما يعني- رغم ضالة هذا الاحتمال- أن الولايات المتحدة تدفع بأوكرانيا نحو التهلكة.

كما كل مرة جرى بها ذلك من قبل. وعلى المستوى السياسي والقانوني تحاول كييف تمرير قانون يُسمي الشعوب الأصلية في أوكرانيا حادفاً من بينها الشعب الروسي، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا بأن تبني قوانين مثل هذه «يثبت أوكرانيا في مواقفها القومية المتطرفة والنازية الجديدة».

ما يحاول زيلينسكي فعله هو تثبيت حكومته ونظامه وضمانه

فميدانياً أعلنت سلطات جمهورية لوغانسك الشعبية عبر بيان لها يوم الجمعة عن مقتل 5 من عسكريها بيد القوات الحكومية الأوكرانية، إلا أن البيان أوضح مساعي هذه العملية وكيفية تأريضها حيث جاء فيه «ليس مستبعداً أن الهدف من هذه العملية الاستفزازية يتمثل في التسبب بإطلاق النار كرد جوابي من قبل وحدات الشرطة الشعبية من أجل اتهامها لاحقاً بانتهاك اتفاقات مينسك وتكثيف الأعمال القتالية»

الصورة عالمياً

مشروع الغرب «الواعد» في مواجهة الصين!

- انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ألمانيا والبرازيل وغابون وغانا والإمارات العربية المتحدة لتنضم إلى عضوية مجلس الأمن الدولي غير الدائم، لمدة عامين تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2022.



- صرح وزير الخارجية البريطاني، دومينيك راب، أن لندن تريد تحسين العلاقات مع موسكو، مضيفاً في الوقت ذاته أنها ستد على ما سماه «الأعمال الخبيثة».



- أعلنت السعودية انطلاق مناورات التمرين المشترك «مخالب الصقر 4» بين قواتها البرية ونظيرتها الأمريكية في المنطقة الشمالية الغربية من المملكة.



- استؤنف في العاصمة النمساوية فيينا المفاوضات الجارية بين الأطراف الموقعة على الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام 2015 في مسعى لاستئناف الصفقة.



- اتخذت الحكومة السودانية قرارات جديدة بشأن رفع أسعار الوقود، التي تشمل البنزين والديزل، مشيرة إلى أن الأسعار الجديدة تتماشى مع تكلفة الاستيراد.



- وافقت شركة غوغل على إدخال تغييرات على بعض خدمات الدعاية الإلكترونية التي تقدمها والمستخدم على نطاق واسع، وذلك بموجب تسوية غير مسبقة مع هيئة مكافحة الاحتكار الفرنسية.



اختتمت قمة مجموعة دول السبع أعمال يومها الثالث، يوم الأحد 13 من شهر حزيران الجاري، وكما هو متوقع فقد «سيطرت» الصين على جدول الأعمال. وقد بات تكرار الخطاب الغربي العدائي تجاهها فاتحة لكل المنتديات والمؤتمرات الدولية التي تخضع لسيطرة واشنطن.

■ علاء ابوفراج

قرار واشنطن أن معركتها الرئيسية إنما تتمحور في آسيا حول الصين، يجعل التصريحات الغربية حول بكين محط اهتمام حقا، فدرجة التوتر الذي تشهده المنطقة المحيطة بالصين بالإضافة إلى حجم الإنفاق العسكري يخلق ترقباً حذراً، لكن وعلى الرغم من ذلك لا يخرج الغرب حتى اللحظة بخطوات ملموسة واضحة لرؤيته بمواجهة النفوذ الصيني، وربما يرد ذلك إلى أنه لا توافق حتى اللحظة حول كيفية فعل ذلك. فالعالم المترابط اقتصادياً يجعل محاولات واشنطن لعزل الصين - اللاعب الأقوى على ساحة الاقتصاد الدولية أمراً شديداً الصعبة.

كيف تتغلب على الصين في خطوة!

تتحدث التقارير الصادرة عن قمة مجموعة السبع، أن الدول المجتمعة قررت الحد من نفوذ الصين عن طريق لعب دورها! وإن كانت الجملة تبدو غير مفهومة فهذا يرد إلى أن الطرح لا يمت إلى الواقع بصله! فما تقوله التصريحات باختصار: إن الصين تمتعت بنفوذ كبير ضمن

مجاراته اليوم، والأهم من ذلك أنها بدأت هذا المشروع منذ سنوات وباتت عشرات الآلاف من الشركات مرتبطة اقتصادياً بهذا المشروع ولن يكون من السهل تأمين بدائل لكل هذا! بل إن المثير للسخرية حقاً أنه حسب تصريحات رسمية صينية فقد شهد خط الشحن بين الصين وأوروبا تسيير 3398 رحلة في الربع الأول في هذه السنة، بزيادة قدرت بـ 75% عن العام الماضي، أي: إن التصريحات الأوروبية التي تدعّم التوجه الأمريكي لم تنعكس حتى اللحظة بسلوك فعلي على الأرض، بل يجري توسيع شبكات التبادل التجاري والاقتصادي بين الصين وأوروبا.

القيمة التي انعقدت في لندن حاولت التغطية على المفاسل متكلسة العلاقات بين دولها بقوة الهجوم على الصين، فما هي أجندة التعاون الأمريكي الأوروبي؟ وكيف ستحل المشكلة المتفاقمة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي؟ هل ستنجح بريطانيا بالبقاء موحدة؟ هل سيبقى الناتو قادراً على ممارسة نشاطه؟ هذه وغيرها من الأسئلة لا يجيب عنها المؤتمر الذي ينشغل بإطلاق مبادرات لا أساس لها لاستبدال الدور الصيني.

من الهجوم الغربي الشديد عليها، والمحاولات الجادة لتشويهها نجحت الصين ببناء جسور حقيقية ضمن المبادرة وانضمت 69 دولة للمبادرة الصينية. فتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن الصين ضخّت استثمارات بقيمة 64 مليار دولار في الدول الواقعة على طول الحزام والطريق خلال السنوات من 2014 إلى 2017 وشملت هذه الاستثمارات أكثر من 50 دولة في أوروبا وإفريقيا وآسيا، وتشير الدراسة ذاتها إلى أن الصين وقعت 205 مذكرة مع 125 دولة و29 منظمة دولية ضمن إطار المبادرة ذاتها. وفي أرقام من مصادر أخرى توضح أن حجم التبادل التجاري الخارجي بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق وصل إلى 383,24 مليار دولار في الربع الأول من العام 2021!

تؤكد الأرقام السابقة بعضاً من الوزن النوعي لمبادرة الحزام والطريق على المستوى العالمي، وتؤكد أن الحديث المثار في القمة عن ضرورة تأمين بديل لهذه المبادرة، هو حديث لا أساس واقعي له، فالصين استطاعت تحقيق نجاحات في هذه المبادرة استناداً إلى وزن اقتصادي كبير لا يستطيع الغرب

الدول النامية نظراً لاستثماراتها الواسعة بالبنى التحتية لهذه الدول، والذي جرى ويجري ضمن إطار المبادرة الصينية «الحزام والطريق» والتي جرى إطلاقها رسمياً في العام 2013. ولذلك قرر المجتمعون في قمة السبع تأمين «مظلة استثمارية بديلة» لهذه الدول، أي: ببساطة محاولة الحد من النفوذ الصيني عن طريق تقديم بدائل عن الاستثمارات الصينية وتغطية احتياجات الدول التي جرى «إرغامها» للتعامل مع الصين. فحسب بيان رسمي للبيت الأبيض أعلن أن الهدف من المبادرة البديلة، هي الحد قدر المستطاع من احتياجات البنية التحتية في الدول النامية، والتي قدرها البيت الأبيض بأكثر من 40 تريليون دولار، وفي السياق نفسه أكد مسؤول أمريكي أن الأمر لا يتعلق فقط بمواجهة الصين بل بتوفير رؤية بديلة للعالم». وحسب تصريحات نسبت إلى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، قالت إنه «لا يكفي القول أن الصين تفعل هذا» بل يجب على دول السبع صياغة أجندة للدول النامية».

هل الأمور بهذه البساطة؟!

بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق منذ ثماني سنوات، وعلى الرغم

الطبقة العاملة الأمريكية بين



يحتاج من يرغب بفهم ما يحدث في الولايات المتحدة في أعقاب الانتخابات الرئاسية إلى فهم توزيع السلطة في البلاد. من المعترف به على نطاق واسع أن ذوي البشرة البيضاء يملكون في الولايات المتحدة سطوة أكبر من السود، وأن الرجال لديهم سطوة أكبر من النساء. يعتبر العرق والجنس بالفعل متغيرين هامين للغاية لفهم ما يحدث في الحياة السياسية الأمريكية. تم تقديم العديد من التحليلات في المنتديات الأكاديمية والسياسية والإعلامية لشرح كيفية عمل العنصرية والتمييز على أساس الجنس وإعادة إنتاجهما في المؤسسات السياسية في البلاد. كما كتبت العديد من المقالات حول الدور الذي لعبه كل من التحيز الجنسي والعنصرية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة والسابقة لها، وفي الحشود الضخمة المؤيدة والمعارضة لترامب، الذي يسوق له على نطاق واسع بوصفه قائداً فعلياً للقوى العنصرية. لكن العرق والجنس ليسا كافيين لتفسير ما يجري داخل الولايات المتحدة.

■ فينتو نازارو

ترجمة: قاسيون

شرحت العديد من الدراسات بشكل واف نتائج الانتخابات الأمريكية في كل من 2016 و2020، لكن تحليلاتهم غير كافية بالمجمل. العرق والجنس غير كافيين لتفسير نتائج الانتخابات الأخيرة، وهناك حاجة إلى متغير آخر في السلطة نادراً ما يظهر عند معالجة الحياة السياسية الأمريكية: الطبقة الاجتماعية، وذلك بالرغم من كون الولايات المتحدة هي مركز المركز الرأسمالي. توجد في قمة الهيكل الطبقي للولايات المتحدة طبقة الشركات «ملاك ومديرو الشركات الكبيرة»، وهي شريحة صغيرة جداً من السكان. تليها الطبقة الوسطى، التي تضم شرائح مختلفة. يمكن تقسيم الطبقة الوسطى العليا إلى مجموعتين رئيسيتين: الطبقة الوسطى المهنية «المهنيون ذوو التعليم العالي» ومعظمهم من الرجال مع حضور متزايد بسرعة للنساء، وأصحاب ومديرو الشركات المتوسطة أو ما يسمى «البرجوازية الصغيرة». أما الطبقة الوسطى الدنيا في الولايات المتحدة، فتتشكل من جزء كبير من أصحاب الأعمال الصغيرة والعاملين الأكثر امتيازاً في القطاع الخاص - مثل المشرّفين من المستوى الأدنى، وموظفي مبيعات الشركات، والفنيين من المستوى الأدنى، وعمال الصيانة، وما شابه - ومعظمهم من البيض. تحتل الطبقة الوسطى الدنيا موقعاً فوق الطبقة العاملة وتحت الطبقة الوسطى العليا. عادةً ما تشكل الطبقة الوسطى الدنيا الجزء الأكثر رجعية في المجتمع، وغالباً ما تتحالف ضد كل من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى العليا، وإذا تم حشدنا من قبل أولئك الذين هم في قمة المجتمع، فإنها تشكل الأساس الجماهيري لما يسمى الآن باليمين «الشعبي» أو «الفاشية الجديدة». ثم هناك الطبقة العاملة التي تشكل غالبية السكان. لها أربعة مكونات رئيسية: ثلاثة منها كبيرة جداً، والرابع صغير جداً. يشكل العاملون الإداريون «مثل السكرتارية» وعمال التجارة «مثل الذين يعملون في

تجارة التجزئة» المكون الأكبر من الطبقة العاملة، يمكننا أن نلاحظ على الفور بأنها مكونة بشكل رئيسي من النساء. تشمل المجموعات الأخرى: العمال الصناعيين - المعروفين أيضاً باسم عمال الياقات الزرقاء - ومعظمهم من الرجال. وعمال الخدمة الذين يعملون في المستشفيات والمؤسسات الطبية والخدمات الاجتماعية والنقل ومكاتب البريد والخدمات الأساسية الأخرى، ومعظمهم من النساء. وعمال الزراعة، وهم مجموعة صغيرة جداً لكنها مهمة للغاية، حيث تنتج معظم الطعام المستهلك في الولايات المتحدة. الهيكل الطبقي في الولايات المتحدة مشابه جداً للبنية الطبقة لمعظم دول أوروبا الغربية الرئيسية. هناك بالطبع بعض الاختلافات «مثل وجود قطاع صناعي أكبر في ألمانيا»، ولكن بالنسبة للجزء الأكبر، فأوجه التشابه تفوق الاختلافات. ومن المهم أن ندرك أن غالبية الناس في الولايات المتحدة يدركون وجود طبقة اجتماعية، ويعرفون أنفسهم على أنهم طبقة عاملة. يمكننا إدراك ذلك عبر بيانات تحديد فئة العاملين الذين تبلغ أعمارهم 25 عاماً فأكثر، حسب دخل الأسرة. من المهم التأكيد على أن الطبقة الاجتماعية ليست مفهوماً موضوعياً فحسب، بل ذاتياً أيضاً. التصور الذي تروج له المؤسسات الأكاديمية والسياسية السائدة أن غالبية الولايات المتحدة تعتبر نفسها من الطبقة الوسطى.

بالفعل، عندما يطلب من الأمريكيين تعريف أنفسهم بأنهم طبقة عليا أو وسطى أو دنيا، يجيب معظمهم بأنهم من الطبقة الوسطى، وتستخدم هذه الإجابة كدليل. لكن عند إيراد هذه الحجة، لا يتم ذكر مدى التحيز الشديد في السؤال: يبدو أن الطبقة السائدة في الثقافة السائدة لا تدرك «أو تتر» بأن مصطلح «الطبقة الدنيا» له وقع مسيء اجتماعياً. فالإشارة إلى «طبقة الدخل المنخفض» شيء، والإشارة إلى «الطبقة الدنيا» شيء آخر. ورغم ذلك، عندما يسأل الأمريكيون عما إذا كانوا ينتمون إلى الطبقة العليا أو الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة «وليس الدنيا»،

فإن المزيد من الناس يعرفون أنفسهم على أنهم طبقة عاملة وليس طبقة وسطى. وبالمناصفة، يحدث الشيء نفسه في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

الطبقة في المؤسسات السياسية

يوضح الشكل المرفق التكوين الطبقي للمؤسسات السياسية الفيدرالية الثلاث الكبرى خلال العشرين عاماً الماضية: الحكومة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب. ينتمي غالبية أعضاء هذه المؤسسات إلى طبقة الشركات، تليها الطبقة الوسطى العليا. لا تظهر الطبقة العاملة في أي مكان في الحكومة ولا في مجلس الشيوخ، ولا تظهر إلا في مجلس النواب بتمثيل محدود للغاية يبلغ 1.3%. يجعلنا هذا نفهم سبب عدم تمثيل السود والنساء إلا بشكل ناقص في الأجهزة السياسية.

يمكننا من هنا أن نفهم آلية إعادة إنتاج التمثيل في هذه المؤسسات السياسية. لا يتم اختيار أعضاء المؤسسة السياسية مباشرة من قبل الناخبين، في 3 تشرين الثاني 2020، صوت الناخبون لـ 435 نائباً في مجلس النواب و100 عضو في مجلس الشيوخ. هذه الانتخابات «التمثيلية» غير تمثيلية على الإطلاق في حقيقة الأمر، فالنظام الانتخابي المستخدم للانتخاب متحيز ويفضل الولايات الريفية والمحافظة الصغيرة على حساب الولايات الصناعية الكبيرة للغاية - حيث تعيش غالبية الطبقة العاملة. فجميع الولايات، بغض النظر عن حجمها الديمغرافي، لها عضوان في مجلس الشيوخ. فالناخبون في كاليفورنيا البالغ عددهم سكانها 40 مليون نسمة لهم عضوان في مجلس الشيوخ، والناخبون في ولاية وايومنغ البالغ عددهم نصف مليون نسمة فقط لديهم أيضاً عضوان في مجلس الشيوخ.

يسمح هذا النظام الانتخابي بإعادة إنتاج المؤسسات غير التمثيلية مع ضمان استبعاد أحزاب يسار الوسط واليسار الجذري. يسمح النظام الانتخابي الفيدرالي الأمريكي في حقيقة الأمر بحزبين فقط، وكلاهما حزبان

يمينيان. يمكننا فهم مدى صعوبة اختراق هذا النظام من حالة بيرني ساندرز الذي حاول الترشح بالنيابة عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات التمهيدية، وحظي خطابه بشعبية شديدة بين الأمريكيين، حتى بين المحافظين الجمهوريين. لكن أجهزة الحزب الديمقراطي كانت كفيلة بإسقاطه مرة في 2016 وأخرى في 2020، لتبين مدى استحالة اختراق النظام الأمريكي السياسي.

يضاف ضعف الأحزاب اليسارية الأمريكية عموماً كسبب لوضع حقوق العمال في حلقة مفرغة من الغياب عن التأثير في هذا النظام. من الإشارات الدالة على ذلك أن خطابي «الصفقة الخضراء» والرعاية الطبية للجميع يحظيان بشعبية كبيرة جداً بين مواطني الولايات المتحدة، لكن عند انتخاب رئيس للبلاد صوت 150 مليون شخص لشخصين هما ترامب وبايدن، وكلاهما ضد هذين المشروعين.

أمر آخر شديد الأهمية في هذا السياق: خصخصة العملية الانتخابية في الولايات المتحدة. معظم تمويل الانتخابات خاص، ولا يوجد حد لمقدار المال الذي يمكن أن «يوهب» لحملات المرشحين. تخدم هذه الأموال خصوصاً القدرة على الوصول إلى الإعلام. يوجد مثل هذا التمويل لدى بعض الأحزاب الأوروبية، ولكن غالباً ما يتم تصنيفه كفساد ويلاحق من قبل القانون، أما في الولايات المتحدة فهو قانوني وطبيعي ومتوقع.

أمر مهم آخر يعيق أية جهود للطبقة العاملة في التأثير على انتخاب المؤسسات السياسية هو قانون تافت-هارلي، فالنقابات العمالية الأمريكية محظور عليها أن تدعو إلى إضراب عام أو لتقوم بإضرابات تعاطفية «أي: أن يقوم قطاع ما بدعم إضراب قطاع آخر». فالإضرابات واتفاقات المساومة المسموح بها يجب أن تكون قطاعية ومحلية وغير مركزية، الأمر الذي يضعف جانباً هائلاً في أساسه في الولايات المتحدة. فالنقابات في الولايات المتحدة هي تعبير عن تجمعات نقابية خاصة بالأعمال أكثر منها تجمعات طبقية. مثل هذا

لعب نشر الاعتقاد

بأن الحكومة

الفدرالية تدعم

الاقليات والنساء

من الطبقة

المتوسطة العليا

الحاصلات على

درجة أكاديمية دوراً

رئيسياً في حملتي

ترامب

الانتماء الطبقي والعنصري والجنسي

غاياتها. سماتها مشتركة بشكل شبه كلي بين جميع أحزاب اليمين المتطرف في العالم الغربي.

عندما جاء الوباء، كان التدخل الرئيسي للسيطرة على الوباء هو عزل السكان «وقد انطبق بشكل أساسي على الطبقة الوسطى المهنية والطبقة الوسطى الدنيا، وبعض الفئات ذات الامتيازات النسبية من الطبقة العاملة». كان غالبية العمال الخاضعين للحجر الصحي عمالاً غير يدويين قادرين على العمل من المنزل، وقد تمتع هؤلاء باستقرار نسبي في العمل جعلهم يركزون على الصحة والوباء.

لكن نصف سكان الولايات المتحدة لم يتمكنوا من البقاء محجورين في المنزل بسبب الطبيعة اليدوية لعملهم. أجبر هؤلاء على الاستمرار في العمل، حيث إنه وتبعاً لاستقرارهم الوظيفي المحدود ونقص الحماية الاجتماعية، لم يكن بمقدورهم تحمل تكاليف عدم العمل. تم تصنيف 70% من القوى العاملة كعمال أساسيين، مع اضطراب قرابة 42% منهم للتواجد في الخطوط الأمامية، وغالب هؤلاء من النساء ذوات الأجور المنخفضة.

انتخبت غالبية الطبقة العاملة البيضاء، التي كانت قبل وقت قريب من الممتنعين عن التصويت بكيفية الطبقة العاملة، ترامب لتزيد عدد أصوات الحزب الجمهوري تسعة ملايين صوت كأكثر عدد أصوات في تاريخه. السود واللاتين والملونون من الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة العاملة زادت بدورها أصوات الحزب الديمقراطي أربعة عشر مليون صوت. لكن احتشاد هؤلاء لم يكن لانتخاب بايدن، بل لإيقاف انتخاب ترامب بسبب الخوف من خطاباته العنصرية.

لكن الحزب الديمقراطي غير مؤهل لإجراء تغييرات هيكلية في المؤسسات الاقتصادية والسياسية لإرضاء احتياجات غالبية الطبقة العاملة متعددة الأعراق في الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يغير رأي هؤلاء الذين صوتوا له في الانتخابات الأخيرة. يفتح هذا المجال لاحتمالات كثيرة، منها عودة ترامب للترشح في 2024، ما يعني بأن المستقبل قد يكون صعباً جداً على الأمريكيين. غني عن القول بأن هناك احتمال صعود حركات اجتماعية يمكنها الضغط من أجل التغيير بحيث تقطع الطريق على الانتهازيين أمثال ترامب، لكن علينا الانتظار لرؤى.



ترامب، ابن المؤسسة الليبرالية ذاتها التي يدعي الوقوف ضدها، مع انتماء مطلق لطبقة الشركات، تمكن من تسويق نفسه كمعاد للمؤسسة الليبرالية، وتحديدًا للمؤسسة المالية وول ستريت. من الخطأ تفسير «الترامبية» على أنها حركة شعبية، فمثل هذا التفسير يقلل من قيمة طبيعة هذه الظاهرة، ويفترض خطأ بأنه عندما يغيب القائد تنتهي الحركة، فهذه الحركة سبقت بوجودها مجيء ترامب. من سماتها: التطرف القومي، والحنين إلى ماضٍ إمبراطوري يعتمد على تفوق العرق الأبيض وديانته المسيحية، وتمييز جنسي مفرط يرى في المرأة أداة إنجابية فقط، وحمائية اقتصادية، وسياسات تحرير سوق العمل والقضاء على الحماية الاجتماعية والبيئية. تناهض هذه الحركة بشدة الحكومة الفدرالية، وتعتبرها مجرد أداة لمصالح الأقليات ونساء الطبقة الوسطى العليا. تحمل أيديولوجيا استبدادية عميقة تعتبر الديمقراطية عبء أمام تحقيق

من المعترف به على نطاق واسع أنّ ذوي البشرة البيضاء يملكون في الولايات المتحدة سطوة أكبر من السود والرجال لديهم سطوة أكبر من النساء

العاملة في بالتيمور. اعتادت بالتيمور أن تكون مدينة الغولاند حتى تم نقل المصانع خارج الولايات المتحدة، ما أضر بالمدينة اقتصادياً. كان معظم عمال الصلب من البيض الذين يتقاضون أجوراً جيدة ويعيشون في حي دوندالك الكبير. عندما تركت المصانع البلاد، تغير الحي كثيراً. في 2016 صوت سكان الحي بأغلبية ساحقة لصالح ترامب الذي اعتبروه مناهضاً للمؤسسة الليبرالية التي كانوا ينظرون لها كمسيطر على الحكومة الفدرالية. كان هؤلاء يرون بأن الحكومة الفدرالية ساعدت آخرين على حسابهم، وتحديداً السود والنساء من الطبقات العليا. كمثال: دولة الرفاه في الولايات المتحدة ليست عامة، فالرعاية الطبية يحصل عليها المعوزون فقط، وبالنسبة لأهالي دوندالك هؤلاء المعوزون من السود. هذه الافتراضات خاطئة بكل تأكيد، فالإحصاءات تشير إلى أن الطبقة العاملة البيضاء فقيرة، والسود يزدونهم فقراً ليس إلا. لكن تم إقناع أهالي دوندالك بأن أموال ضرائبهم تذهب إلى شرقي بالتيمور، حيث أحياء الطبقة العاملة السوداء.

تم الترويج لهذه الأفكار والقناعات بشكل مكثف وعلمي من قبل حملتي ترامب في 2016 و2020. تم استخدام العرق كسلاح على أساس وجود المحسوبيات المؤسساتية، فقد لعب نشر الاعتقاد بأن الحكومة الفدرالية تدعم الأقليات والنساء من الطبقة المتوسطة العليا الحاصلات على درجة أكاديمية، دوراً رئيسياً في حملتي ترامب. ومن هنا نفهم لعب العنصرية والتمييز الجنسي لدور رئيسي في حشد قطاعات كبيرة من الطبقة العاملة البيضاء «إلى جانب الطبقة الوسطى الدنيا بالتأكيد»، لكن العنصرية والتمييز الجنسي وحدهما ليسا كافيين لتفسير ما حدث. حصل ذات الأمر في أوروبا حيث لعبت أحزاب يسار-الوسط-التي تروج لنفسها كأحزاب تقدمية- دوراً حاسماً في الحفاظ على العنصرية وتعزيزها عبر تطبيق السياسات النيوليبرالية التي تؤدي إلى هكذا عواقب بشكل مثبت.

الإضعاف للنقابات حلم لكل حزب ليبرالي، وجميع السياسات التي طبقها النيوليبراليون في الغرب لإضعاف الطبقة العاملة ونقاباتها، كانت تأخذ الولايات المتحدة كنموذج بمحاولة لأمر الأسواق ودول الرفاه.

يفسر هذا الوضع عزوف الغالبية العظمى من الطبقة العاملة الأمريكية عن المشاركة في العملية الانتخابية وعدم اهتمامها بها. يصوت نصف السكان فقط في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وأقل من ذلك بكثير في انتخابات الكونغرس التي لا تتزامن مع الانتخابات الرئاسية. كما أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى الدخل والمشاركة الانتخابية، بحيث كلما انخفض الدخل، قلت المشاركة. يعني هذا بأن أغلب الناخبين ينتمون للطبقة الوسطى العليا والدنيا. لهذا السبب خابت التنبؤات التي قالت بأن كلينتون ستفوز على ترامب في 2016، لأنها ركزت على السكان المصوتين في الانتخابات التي سبقتها، دون الأخذ بالاعتبار سلوك الممتنعين عن التصويت: غالبية الطبقة العاملة.

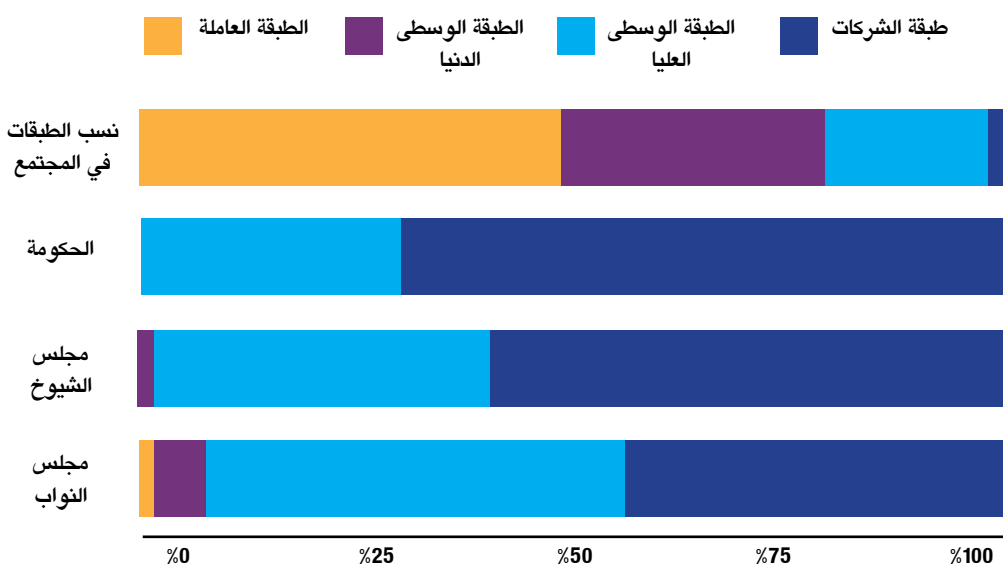
أين الشعبويون إذاً؟

كتب الكثير عن سبب فوز ترامب في 2016 وكيف حشد أكبر عدد من الأصوات لمرشح جمهوري في التاريخ في 2020. ويعزو كثيرون تعبئة واستقطاب الناخبين إلى الزيادة المفترضة في العنصرية والتمييز الجنسي. يجب علينا هنا أن نكون حذرين وأن نرفض الأحكام المسبقة لنرى إن كان التحليل الطبقي سيقدم تفسيرات أفضل.

منذ وصول ريغان للرئاسة وأوضاع الطبقة العاملة تتدهور إدارة تلو إدارة- سواء جمهورية أو ديمقراطية- مع تطبيق الإجراءات النيوليبرالية الوحشية والهجوم على العمال وتنظيماتهم وهجر الوعود والالتزامات بالبرامج الاجتماعية والصحية، وتقليل القيود على رأس المال وحركته وإطلاق والانضمام لاتفاقيات التجارة الحرة ضمن مسار غطى كامل الغرب وليس الولايات المتحدة وحسب.

لنأخذ مثلاً ممتازاً يمكن تعميمه: الطبقة

التكوين الطبقي للمجلسين التشريعيين والحكومة في الولايات المتحدة



صدى الثورة السورية الكبرى في الصحافة العالمية



والدراسات التحليلية عن الثورة السورية الكبرى باستمرار. حيث كتب كيتايغورودسكي في العدد 92 من مجلة «المراسلات الأممية» بعنوان «بعد مراکش... سورية» أحداث الثورة السورية، واستنتاجات بشأنها، وكشف أهداف الإمبريالية الفرنسية وشراساتها في قمع هذه الثورة. كما نشرت المجلة نداءات الثوار ومطالبهم، ورسائل المعتقلين السياسيين من منافي الصحراء، ووجهت النداءات إلى الشعوب الأوروبية للوقوف ضد المجازر الاستعمارية في سورية ولبنان.

مجلة كورورتان هايستان

وفي تلك الفترة من سنوات الثورة، جاء في تعليق إخباري لمجلة أرمنية تصدر في باريس، مجلة كورورتان هايستان: «في سورية كما في لبنان، بدأت ملاحظة المسؤولين عن المنظمات السياسية المدافعة عن حقوق الشعوب التي تضطهدها الإمبريالية الفرنسية.

وأبرز المنظمات التي طالتها الملاحقة، الحزب الشيوعي، وشبيبة سبارتاك الشيوعية. فقد مضت ثلاثة أشهر ولا تزال الإمبريالية الفرنسية تجتاح سورية بأساليبها الحربية وبطائراتها ومدفعتها وعساكرها الجرارة التي تحاول خنق الانتفاضة.

لقد توجه الحزب الشيوعي ضد هذه السياسة البربرية بالذات، وفتح بوجهها معركة حاسمة.

والنداء مطبوع على أوراق حمراء، ومكتوب باللغة الفرنسية، ويأمل في تجاوز العقبات للوصول إلى تشكيل جبهة ثورية موحدة ضد الإمبريالية.

وقد وزع البيان في بيروت وجميع المدن اللبنانية والسورية. إن الحزب يقود حالياً نضالاً سرياً، لكنه نضال ناجح. فالثورة التحررية، ثورة العمال والفلاحين والوطنيين، ستنتهي، عاجلاً أم آجلاً، بالنصر الأكيد».

جريدة البيرق الأحمر التونسية

كتبت جريدة الشورى المعادية للاستعمار لصاحبها محمد علي الطاهر بتاريخ أكتوبر 1926 ما يلي:

«جريدة البيرق الأحمر: حمل البريد من فرنسا إلى سائر أقطار المشرق والمغرب نسخاً من جريدة أسبوعية بهذا الاسم أرسلها الحزب الشيوعي التونسي في فرنسا ضمن خطابات مغلقة. وهذه الجريدة ذات 4 صفحات نصفها باللغة العربية والآخر بالفرنسية وهي تذكر بفطائع فرنسا في المغرب وسورية وتردد شكايات الشعوب المحكومة بالطاغوت الفرنسي. ومن محتوياتها نص قرار المجلس الوطني للثورة السورية الكبرى الذي صدر بتوقيع الشيخ يوسف الهجري وبعض النبذ المؤثرة عن فاجعة بنزرت التي قتل فيها الفرنسيون عدداً كبيراً من الوطنيين التونسيين في 11 سبتمبر سنة 1924».

الصحف والمجلات السوفييتية

أبنت صحيفة البرافدا «صحيفة حزب البلاشفة» تضامناً شعوب الاتحاد السوفييتي الكامل مع حركة التحرر الوطني العربية واستعدادها لتقديم كل العون والمساعدة لحركة التحرر الوطني في سورية ولقيادة الثورة، كما أدانت القصف الهجمي البربري وكل أشكال الاستعمار. وطالبت بالجلء عن سورية.

كما نشرت مجلة المشرق الثوري «ريفيوليوتسييونى فاستوك» مجلة جمعية البحث العلمي التابعة للجامعة الشيوعية لشغيلة الشرق المسماة باسم ي.ف.ستالين. في العدد 3، عام 1928. مقالاً تحليلياً مهماً عن الثورة السورية الكبرى 1925-1927، حمل عنوان «من تجربة الثورة السورية».

وكانت مجلة المراسلات الأممية «مجلة الأممية الشيوعية» تنشر المقالات

للدفاع عن القضية السورية وإيجاد دعم للثورة السورية مثل: شكيب أرسلان وإحسان الجابري ورياض الصلح. كما كان خليل البديري يلتقي مع النشطاء السياسيين السوريين في جنيف مثل الناشطة النسائية مدام دوشين مفتشة المعارف في المدارس الفرنسية التي كانت تنتمي إلى اليسار وتؤيد مطالب السوريين بالاستقلال وتعارض الاستعمار الفرنسي، وكانت مواظبة فرنسية.

واستطاع البديري بمساعدة عضو البرلمان السويصري ليون نيكول المحرر في الجريدة الاشتراكية «العمل»، أن يكتب العديد من المقالات عن الثورة السورية ونضال الشعب السوري والشعب الفلسطيني ضد الاستعمار. كما كان البديري يتابع جريدة الأومانيته الفرنسية في جنيف، والتي كانت تكتب المقالات باستمرار عن الثورة السورية ورجالها. وانضم البديري إلى حلقة دراسية شبابية لنقاش الماركسية على يد مدام دوشين وليون نيكول. وشارك في مؤتمر عصبة مكافحة الاستعمار المنعقد في مدينة فرانكفورت الألمانية. وعندما عاد إلى فلسطين، أصبح عضواً في الحزب الشيوعي.

مجلة حيفا الفلسطينية

وفي فلسطين، كانت الثورة تتصدر الصفحات الأولى للصحف والمجلات، مثل: مجلة حيفا الأسبوعية التي ترأس تحريرها إيليا زكا بدعم من الحزب الشيوعي.

حيث دافعت مجلة حيفا عن الشعب السوري ونشرت أخبار الثورات التحررية في الشرق والمستعمرات، وأخبار حركة الطبقة العاملة في العالم. وكتبت عن الثورة السورية الكبرى ونضال الشعب السوري ضد الاستعمار الفرنسي.

كانت الثورة السورية الكبرى وأخبارها الساخنة تتصدر الصحافة المحلية والعربية والعالمية. تلك الصحافة التي تضامنت مع حق الشعب السوري في الجلاء، وفضحت جرائم الاستعمار الفرنسي، ونشرت نداءات الثوار السوريين سنوات 1925-1927.

■ تايه الجمعة

وسنذكر هنا أمثلة عن الصدى العالمي والعربي للثورة السورية الكبرى التي قادها سلطان باشا الأطرش، والتي كانت أكبر ثورة عرفتها سورية خلال القرن العشرين.

جريدة مينشهايت الألمانية

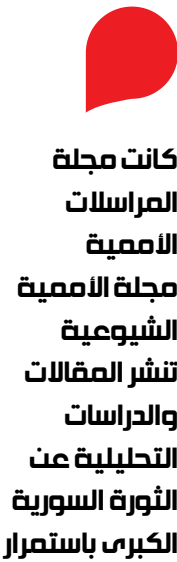
في ألمانيا، لعب الطالب الجامعي الحلي إحسان بهاء الدين الجابري دوراً في فضح الإمبريالية الفرنسية ونشر أخبار الثورة السورية في الصحافة الألمانية. وكان الجابري القريب من الحركة العمالية يحضر اجتماعات النقابات العمالية، ويستمتع بشغف إلى أرنست تيلمان رئيس الحزب الشيوعي الألماني، وهو يخطب في حشد جماهيري.

وعندما ضربت دمشق بالقنابل عام 1925، وبمساعدة الأستاذ الجامعي فردريك فلهم فرستر، كتب الجابري عدة مقالات حول الثورة السورية يفضح فيها الإمبريالية على صفحات جريدة «مينشهايت / الإنسانية» اليسارية في فسادن والمجلات والصحف الألمانية الأخرى.

«كان إحسان الجابري كبير المهندسين في وزارة الأشغال العامة، وسرح تعسفاً عام 1959 زمن الوحدة السورية المصرية».

جريدة العمل السويسرية

يقول خليل البديري من فلسطين الذي كان متواجداً في سويسرا منذ 1924 لدراسة الطب بأنه كان يلتقي بالنشطاء السوريين الموجودين في سويسرا



مقاطع من الأدب الآشوري



عكس الأدب في جانب منه، تطلعات الناس وطموحهم إلى غد مشرق تختفي فيه أشكال الاضطهاد والاستغلال وويلات الحروب وعذابات البشر. كما عكس الأدب في جانب آخر، صوراً من تاريخ الناس، مثل العديد من نصوص الأدب الآشوري الموعول في القدم الذي يعود إلى زمن الرقم الطينية والإمبراطورية الآشورية.

قاسيون

ساهم الآشوريون في حركة الترجمة من اليونانية إلى الآشورية ثم العربية في العصور الإسلامية، ولعبوا دوراً إلى جانب السريان في نقل علوم الرياضيات والفلسفة والتاريخ والفلك والجغرافيا. وبرز من الأدباء الآشوريين، المطران عبد يسوع الصوباي صاحب «المقامات» و«جنة عدن» و«مركانيتا». ومار نرسي الذي ألف كتاباً قيماً من مئة فصل وغيرهم.

وكانت سيطرة المؤسسات الإقطاعية قد جعلت الكتاب لا يعلنون آراءهم المعارضة خوفاً من التعرض للهلاك، فلجأ الشعراء إلى استخدام الرموز مثل الحيوانات والجوامد. فالأبيات الشعرية التالية نموذج للأدب الرمزي عند الآشوريين، يتطلع فيها الشاعر إلى صورة حياة البشرية بعد 1000 عام، حيث يعم السلام بين البشر، وتختفي

الحروب والطبقات:

وعدو البشر أقيده
في جوف البئر العميقة أودعه
لتنين البئر أسلمه
وبعد ألف من السنين أحل قيده
في الألف القادمة أنا سأحكم
وسيرمي العدو في السجن
ومعسكرات الشر الشيطانية
ستتلاشى حينئذ بين يديه
في الألف القادمة بركة وإخاء

القيامة الأولى سوف تظهر

الطيبون جاهزون لعمل الخير
الألف القادمة ستكون بلا تعب
لا عبد ولا سيد
الألف القادمة نور وحياة
لا دافع جزية ولا أخذ
إنما هناك العدل
الألف القادمة للسلام
الألف القادمة ستلغي السيف
ويتحول الرمح إلى محراث

الألف القادمة للعيش الهني

لا ظلم ولا احتيال
فالقطة ستحب الفأر
والبقرة ستألف الدب
والذئب والشاة في بيت واحد
والجبال الشاهقة تدنو من السهول
والعالم يضح بالتقديس
لا حروب ولا منافسات
في الألف القادمة ستزول الحروب
ويعمل الناس لهدف واحد.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



بعد انتهاء أعمال المؤتمر الثامن لنقابات العمال الذي انعقد على مدرج جامعة دمشق 1955 بمشاركة 200 نقابة، خرج 15 ألف عامل في تظاهرة حاشدة اخترقت شوارع مدينة دمشق يشجبون فيها الأحلاف الاستعمارية والأسلحة الهيدروجينية، ويطالبون بتأمين الحريات النقابية وزيادة أجور العمال ورفع مستوى حياتهم المعيشية. في الصورة: لافتة لنقابة عمال الفنادق والمقاهي والمطاعم الإفريقية في دمشق خلال التظاهرة.



أول طالبة بنظام الذكاء الاصطناعي

أعلنت هوا تشي بينغ في أول تدوينة لها على موقع ويبو الصيني للتواصل الاجتماعي، أنها ستدرس في قسم علوم وتكنولوجيا الحاسب الآلي في جامعة تسينغهاوا. لكن هوا لديها شيء يميزها عن الطالب الجامعي العادي - إنها أول طالبة افتراضية بالصين تعمل بنظام ذكاء اصطناعي واسع النطاق طورته البلاد محلياً. وفي التدوينة المرئية، كان شكل هوا تشي بينغ وصوتها والموسيقى الخلفية وكذلك رسوماتها، كانت جميعها قد تم تطويرها على نظام نمذجة قياسي للذكاء الاصطناعي يحمل اسم «ووداو 2.0».



معرض بغداد الدولي للكتاب

بدأت فعاليات معرض بغداد الدولي للكتاب بدورته الـ 22 تحت شعار «الكتاب وطن» بمشاركة أكثر من 228 دار نشر محلية وعربية وأجنبية من 14 دولة. ويشارك في المعرض الذي يقام على أرض معرض الكتاب الدولي وسط بغداد لفترة من «10 - 20 يونيو»، 14 دول عربية وأجنبية من الأردن والسودان ومصر وسورية والإمارات والكويت وألمانيا وإيران وقطر ولبنان وتركيا وتونس وغيرها، فضلاً عن المشاركة الواسعة للبلد المنظم. في ظل اتخاذ إدارة المعرض الإجراءات الوقائية ضد فيروس كورونا.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضمة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 13/06/2021» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

فرانك هاردي وقصص الإضراب



في العام 1966، بدأ عمال وخدم المنازل وعائلاتهم من السكان الأصليين في محطة ويف هيل للماشية في أستراليا «جزر مضيق توريس» إضراباً لمدة تسع سنوات ضد ظروف العمل التي ترقى إلى العبودية. وساعد الكاتب الشيوعي فرانك هاردي، هؤلاء المضربين في سرد قصتهم للعالم.

كاسيون

وكتب هاردي تلك القصص عن سكان جزر مضيق توريس في أستراليا بأسمائهم الحقيقية. ملتزماً بالتقاليد الأدبية الأسترالية في القصص التي كتبها عن الطبقة العاملة في أستراليا. وكان يعلم جيداً أن أستراليا الحقيقية كانت مكاناً عنصرياً بشكل لا يصدق.

كيف بدأ الإضراب؟

بعد وقت قصير من وصوله إلى داروين، أجرى هاردي اتصالات مع ديكستر دانيلز، أحد منظمي اتحاد عمال شمال أستراليا. كان دانيلز هو المنظم الوحيد لاتحاد السكان الأصليين في الإقليم الشمالي. وأخبر هاردي عن إضراب ويف هيل. وفي غضون ثلاثة أيام، وصل هاردي إلى معسكر المضربين. بدأ الإضراب في عام 1966، عندما قاد فنست لينجباري، أحد كبار السن في منطقة غوريندجي، مئتين من السكان الأصليين، وعمال المنازل، وعائلاتهم من محطة الماشية في ويف هيل للإضراب. وكانت المحطة، التي يملكها اللورد الإنجليزي سامويل فيستي تعمل على إجبار السكان الأصليين على العمل للحصول على حصص الإعاشة والمأوى منذ عام 1883، عندما تم تشغيل المحطة لأول مرة.

عبر مناطق الإقليم الشمالي، وحتى عندما كان العمال من السكان الأصليين يتفاوضون أجوراً، كانت أدنى من الأجور التي يتقاضاها البيض. وفي كثير من الحالات، كانت الصناديق

الاجتماعية تحتفظ بأجور عمال السكان الأصليين منذ قانون عام 1953. كما دفعت الحكومة رسوم صيانة لأصحاب الأراضي الذين يعيشون في ممتلكاتهم من الاستغلال العبودي للسكان الأصليين. وندراً ما استخدم ملاك الأراضي هذه الأموال لدفع رواتب عمال السكان الأصليين أو لتوفير الطعام والخدمات.

وفي مثل هذه الظروف فإن سكان هذه المنطقة لم يحصلوا على رواتبهم أبداً، بل دفعت الحكومة هذه الأموال إلى الحساب المصرفي لمحطة الماشية. وكان المتقاعدون أنفسهم يتلقون حصصاً ضئيلة من الطعام بلا راتب. وعانى المجتمع من مشاكل صحية خطيرة ناجمة عن سوء التغذية وعدم وجود الصرف الصحي.

معسكر المضربين

بعد الخروج من المحطة، أقام المضربون معسكراً على أراضيهم التقليدية في وايبي كريك، وطالبوا بظروف أفضل، وأجر متساو، والحق الكامل في الأجور. كما طالبوا بحقوق الأرض. وعرفوا بأنهم سيحتاجون إلى المساعدة، فأرسلوا البرقيات إلى اتحاد العمال ومجلس الإقليم الشمالي لحقوق السكان الأصليين يناشدون فيه التضامن.

بعد وصول هاردي، اختاره السكان للتحديث نيابة عن الجميع، وفهم هاردي الإضراب على أنه مطالبة بحقوق العمال الأساسية. وبسبب معتقداته الشيوعية، شعر بمسؤولية دعم نضال أكثر الناس اضطهاداً في أستراليا.

في العام 1975 حصل المضربون على جزء من الأرض وصور الصحفيون لحظات الانتصار التي تعد واحدة من أكثر الصور شهرة في التاريخ الأسترالي

ومن خلال سلسلة من المقالات، رفع هاردي الوعي العام بشأن الإضراب. واستجابت النقابات العمالية، ومعظمها من ملبورن وسيدني، لنداءات هاردي المباشرة من خلال التبرع بالأموال وتقديم شاحنة وتنظيم مقاطعة بضائع اللورد فيستي مالك المحطة. افترضت الحكومة والمالكين أن السكان لن يكونوا قادرين على البقاء إلى أجل غير مسمى. ولكن بفضل تضامن النقابيين والشيوعيين والطلاب، تمكنوا من الصمود في المعسكر.

وعلى الرغم من أن هاردي كان مراسلهم، إلا أنه لم يزعم أبداً أنه يتحدث نيابة عن شعب غوريندجي. وشعر هاردي بأنه مضطر للتبرع بقدراته الأدبية وعلاقاته السياسية للمضربين، الذين لم يتمكنوا إلى حد كبير من الكتابة. يظهر احترام هاردي العميق لشعب غوريندجي بوضوح في فيلم وثائقي يعود لعام 1973، والذي أخرجه المخرج الإنجليزي جون غولدميث. ويصور أحد المشاهد هاردي وشيوخ غوريندجي يناقشون كيفية تقديم مطالبهم في حقوق الأرض. ويحرص هاردي على التأكد من أن المضربين يفهمون - بشروطهم الخاصة - قرارهم بتقديم مطالبهم وعملية القيام بذلك.

وفي عام 1968، ساعدهم هاردي في الحصول على المنازل، لقد أرادوا تصميم وبناء مجموعة من المنازل التي تناسب أسلوب حياتهم. وكما قالوا في بداية الإضراب: نريد أن نعيش على أرضنا، وعلى طريقتنا. عرف شعب المنطقة أن الأرض كانت في صميم قدرتهم على تحديد مصيرهم. عندما أثاروا مسألة حقوق الأرض لأول مرة مع هاردي: نحن هنا منذ وقت طويل قبلهم، فقط الحقوق في الأرض هي التي تسمح لهم باستعادة هويتهم الثقافية، والحصول على تقرير المصير من خلال التعليم والسكن، وضمان سلامة

النساء في مجتمعهم وغير ذلك.

دعم الأصدقاء

جرى منع الصحفيين واليساريين من زيارة محميات السكان الأصليين إلا بإذن من مدير الرعاية الاجتماعية، ولكن هاردي استطاع الوصول إليهم بمساعدة صديقه جيفري الذي استضافه في منزله. وجيفري هو أحد السكان البيض في هذه المنطقة وأحد داعمي الإضراب. حيث دعم جيفري المضربين من خلال التبرع بالأدوات، وفي عام 1967، من خلال كتابة مقال لصحيفة طلابية في ملبورن حول الإضراب. أدى المقال إلى مداخلة مكتب الصحيفة من قبل الفرع الخاص سيئ السمعة للشرطة السرية الأسترالية، منظمة المخابرات الأمنية الأسترالية «ASIO».

كما نشر هاردي كتاب «الأستراليون غير المحظوظين» عام 1972، وحقق الكتاب نجاحاً عند الجمهور الأسترالي، وحظي المضربون بتأييد واسع النطاق. انتصر المضربون في النهاية، ورفضوا العمل مع المالك السابق مجدداً، وخططوا لبناء وتشغيل محطة الماشية الخاصة بهم. تعطلت هذه الخطط عندما اكتشفوا أن قوانين الإقليم الشمالي تتطلب من محطات الماشية أن يكون لها علامتها التجارية الخاصة للماشية وصك ملكية الأرض.

وأخيراً في العام 1975، حصل المضربون على جزء من الأرض، وصور الصحفيون لحظات الانتصار التي تعد واحدة من أكثر الصور شهرة في التاريخ الأسترالي. خاض هاردي تلك المعركة، وكانت الشرطة تداهم مقرات الصحف التي تنشر مراسلاته عن الإضراب، كما منعت الحكومة كتبه، لكن الناس تولوا نشر تلك الكتب. وانتصر عمال محطة الماشية بعد الدعم الكبير القادم من الحزب الشيوعي والنقابات العمالية والحركة الطلابية والصحافة.